جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

السياسة الزراعية في الجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

(الواقع والآفاق)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- مخلوفي نبيلة
- حمرراس خيرة

الأستاذة المشرفة:

موزاوي عائشة

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	ملاحظات
غزازي عماد الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	رئيسا
بولصنام محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحنا
موزاوي عائشة	أستاذة مساعدة "أ"	جامعة المدية	مشرفة ومقررة

السنة الجامعية: 2017/2016

دعاء

يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا

ولا نصاب باليأس إذا فشلنا بل ذكّرنا دائمًا بأنّ الفشل هو أساس النجاح

وعلّمنا أنّ التسامح هو أكبر مراتب القوة وأنّ حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب إن جردتنا من المال فاترك لنا نعمة الأهل

وإن جردتنا من الأهل فاترك لنا قوة الصبر

وإن جردتنا من نعمة الصحة فترك لنا نعمة الإيمان

يا رب إن أسئنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار

وإن أساء الناس إلينا أعطنا شجاعة العفو

يا رب إن نسينا فلا تنسانا

الشكر

الحمد للّه الواحد القهار مكوّر الليل على النهار، تذكرة لأولي القلوب والأبصار، والسلام على نبينا محمد صلى اللّه عليه وسلم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

تحياتي الخالصة وتقديري الكبير إلى الذين لا يُنكر فضلهم إلّا جاحد ولا مقامهم إلّا متكبر، إلى الذين نقشوا في عقولنا وذاكرتنا أصناف العلم والمعرفة.

نتقدّم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى الأستاذة الفاضلة المشرفة على هذه المذكرة "موزاوي عائشة" على توجيهاتها القيمة وتفانيها في مساعدتنا على إكمال هذا العمل، والرفع من معنوياتنا دائمًا.

كما نتقدّم بشكرنا لكل من مدنا بأي معلومة أو نصيحة من قريب أو من بعيد، إلى كل الأساتذة والأستاذات منذ بداية مشوارنا الدراسي إلى كل من قيل فيهم:" كاد المعلم أن يكون رسولاً".

الإهداء

إلى أعظم عاطفة في الوجود إلى بهجة القلب وصفاء الحب إلى هبة الرب المعبود، علّمتني الاجتهاد والصبر إلى أقصى الحدود، إلى الاسم الذي يخفي حقيقة نجاحي، إلى من لا معنى للحياة بدونها، إلى شمس تشرق في قلبي حين تغيب الشمس، اسمها تحت لساني قبل أن يكون تحت نبرة قلبي، إلى منبع الحنان الذي لا ينفذ إلى التي فرحت لفرحي وحزنت لحزني، وتعبت من أجي إلى الغالية أمي ثمّ أمي ثمّ أمي... خفضها اللّه ورعاها.

إلى من تعب من أجل راحتي وإسعادي وانتظر بفارغ الصبر نجاحي ومن جدُّ من أجل تكويني وتعليمي، إلى روح والدي الغالي"بن يوسف" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى رمز الرجولة والتضحية إلى نبع الحنان إلى أعزّ وأغلى الناس عمّي "حمود عذاوري".

إلى قطرات الندى التي تناثرت في كلّ الأرجاء فتُجمّعنا يد اللّه في إناء واحد وبيت واحد لنروي كلّ ظمآن إلى إخوتي كلٌ من زهرة التي تكون حياتي بدونها سراب، إلى بلال وحمزة الذين هم الشموع التي ذابت في كبريائي لينيروا كلّ خطوة في دربي لتذلّل كل عائق أمامي.

إلى جداتي دون ذكر أسمائهم وإلى أجدادي سعيد ومناد أطال اللّه في عمرهم.

إلى أروع خالٍ في الكون "كمال" حفظه اللّه ورعاه.

إلى كل عائلة مخلوفي وبوخويدم دون أن أنسى عائلة بودراجي وأخصّ بقولي خالي "بودراجي المسعود" الذي هو قدوتنا في الحياة، وإلى الفاضل "بلحواجب لخضر" الذي لا أكاد أنسى نصائحه إلى يومنا هذا جزاه اللّه خيرًا.

إلى صديقاتي إلى الزهور المتفتحة إلى بسمة الحياة "حميدة " وإلى الغالية هاجر وخديجة، بالإضافة إلى كل من جهاد وآسيا

إلى زملائي الذين لم أجد مثيلًا لهم وأخصّ بقولي سندي " عماد الدين" بالإضافة إلى كل من محمد وحسان.

نبيلة

الإهداء:

إلهي لا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ،ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من حملتني وهنا على وهنا إلى من تفرح لفرحي وتحزن لحزني إلى من ضحت من اجلي ،إلى من سهرت الليالي لأجلي وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني كل خطوة في عملي، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب الحياة بحبها وقلبها الحنون...أمي الحبيبة أطال الله عمرها وحفظها وأعطاها الصحة والعافية.

إلى من فارق الحياة وترك فراغا لا يملؤه إلا الصبر والإيمان بالله عز وجل منذ ربعان طفولتي إلى قدوتي ورمز عزتي ومحمل فخري وإلى من أحمل لقبه بكل فخر واعتزاز أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى الذى ألبسني ثوب المعرفة، إلى سندي ومثالي ومصدر فخري وتاج رأسي إلى من يكفيه مجرد العرفان إلى من جاد علي بماله وأفدى إلى بنصائحه إلى أخي بمثابة أبي ومهد لي الدرب...أخي العزيز صحبي حفظه الله وأطال عمره.

إلى الذين منحوني حب العمل والمثابرة وأهدوني بكل صغيرة وكبيرة حتى أكون كما أنا أخواتي وإخوتي:بومدين معمر وإبراهيم حفضهما الله ووفقهما. رقية وحورية وفاطمة وفتيحة. والى زوجات إخوتي زينب وحسينة.

إلى أعز الصديقات الذين إكتسبتهم في الجامعة: نصيرة،سمية، فايزة،سهام،عقيلة.

إلى من ساعدتني في إعداد هذه المذكرة التى أسأل الله عز وجل أن يجعل صداقتنا نبراس حياتنا كلما ذبلت سقيتها بماء الجنة فتفتحت وفاح عطرها نبيلة.

إلى براعم العائلة:عبد القادر،إسلام،محمد،عبد الجليل،عز الدين،عائشة،ملاك،وفاء،إكرام،فؤاد،عبير،هبة الرحمان،عبد الرزاق.ريان، علاء الدين، عماد الدين حفظهم الله وأطال عمرهم.

إلى كل من تسعهم مذكرتي ولكن تسعهم ذاكرتي وقلبي قد لا يعرفهم الناس ولكن يعرفهم الله مع سابع سماء إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي لهم.

خيرة

يستخلص:

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمم المهتمة بقطاعها الزراعي تضمن أمنا غذائيا لشعبها، ويمكن القول أنّه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى، كما تتجسد السياسة الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنّها الدول بغية تحقيق أهداف محدّدة.

وفي ظلّ ما يشهده العالم حالياً في الانفتاح الاقتصادي بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فقد سارعت مختلف دول العالم منذ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبات الإنظمام إليها، خاصة تلك التي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي (الدول النامية)، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية فهي تسعى دائماً إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية وهذا من خلال إنظمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهذا الإنظمام لسوف يساعد على زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويؤدي إلى توفير الظروف المواتية لإنعاش الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

Abstract :

The agricultural sector is the most sensitive nerve in the economies of the world it can be said that whatever the development strategy followed, the agricultural sector must be of signisficant importance because it is the sector that affects the other sectors to a large extent and is also affected by the changes that take place in the other sectors. The agricultural policy is embodied in an integrated system of procedures and legislation set by the states to achieve the goals.

As the world is witnessing economic openness ofter the advent of the "world trade organization"(wto), the world's countries have quickly joined the wold trade organization, especially those that have been marginalized in the global the accession of the wto. This accession to this market helps to increace its integration into the global economy and to revive its economy and achieve the objectives of economic development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الدعاء

الشكر

الإهداء

ملخص

فهرس المحتويات..... VI - I

قائمة الجداول والأشكال..... V

مقدمة عامة..... أ-ز

الفصل الأول مدخل للسياسات الزراعية في الجزائر

تمهيد الفصل..... 2

المبحث الأول: مدخل شامل للسياسات الزراعية.....3

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي.....3

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الزراعية وأهدافها.....4

المطلب الثالث: أنواع السياسة الزراعية العربية.....5

المبحث الثاني: السياسة الزراعية قبل التحول نحو إقصاد السوق.....9

المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي للثورة الزراعية.....10

المطلب الثاني: السياسة الزراعية في عقد الثمانينات. 12

المطلب الثالث: السياسة الزراعية في عقد التسعينات.....13

المطلب الرابع: برنامج التكييف الهيكلي.....15

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر.....17

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية.....17

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية.....21

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية.....22

المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات عامة.....23

خاتمة الفصل الأول..... 25

الفصل الثاني المنظمة العالمية العالمية للتجارة

تمهيد الفصل.....27

المبحث الأول: الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة..... ..28

المطلب الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة وتعريفها.....28

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.....32
المطلب الثالث: كيفية تسيير المنظمة العالمية للتجارة.....37
المبحث الثاني: وظائف وهيكل وآلية عمل المنظمة المنظمة العالمية للتجارة.....37
المطلب الأول: وظائفها وهيكل عملها.....38
المطلب الثاني: آلية إتخاذ القرارات في المنظمة العالمية للتجارة..... 43
المبحث الثالث: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة وآثارها.....45
المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة.....45
المطلب الثاني: تقييم المنظمة العالمية للتجارة 51
خاتمة الفصل الثاني..... 56
الفصل الثالث: ملف إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي
تمهيد الفصل.....58
المبحث الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة..... 59
المطلب الأول: إجراءات ومراحل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....59
المطلب الثاني: مزايا وأهداف الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....62
المطلب الثالث: شروط الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....65
المبحث الثاني: وضعية الجزائر وآثار إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.....66
المطلب الأول: آثار إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وأهم التكتلات.....66
المطلب الثاني: وضعية الجزائر بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة.....68
المبحث الثالث: التحديات التى يواجهها القطاع الزراعي الجزائري في ظلّ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 72
المطلب الأول: التحديات التى يواجهها القطاع الزراعي في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.72
المطلب الثاني: الإجراءات الممكن إتخاذها لحماية القطاع الزراعي الجزائري..... 75
خاتمة الفصل الثالث..... 83
الفصل الرابع: تحديات السياسة الزراعية في الجزائر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة
تمهيد الفصل.....85
المبحث الأول: حالة الجزائر من خلال مفاوضات جولة الأوروغواي 86
المطلب الاول: حالة الجزائر قبل جولة الأورغواي.....86
المطلب الثاني: حالة الجزائر أثناء جولة الأورغواي.....87
المطلب الثالث: حالة الجزائر بعد جولة الأورغواي.....87

المبحث الثاني: إصلاحات القطاع الزراعي الجزائري والصعوبات التي واجهته في ظلّ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....88
المطلب الأول: الإصلاحات التى قامت بها الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....88
المطلب الثاني: الصعوبات التي واجهت مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالميةللتجارة....93
خاتمة الفصل الرابع..... 96
خاتمة عامة.....97
قائمة المراجع.....102
قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-2)	آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة	44

2. قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	40

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إنّ الإقتصاد العالمي يعرف العديد من المتغيرات التي قد تنعكس سلبًا أو إيجابًا على أدائه، فمنذ القدم لم يكن للدولة أن تتدخل في التجارة الدولية لفرض قيودًا عليها، نظرًا لدور الدولة الحارسة آنذاك، والتي تسهر فقط على تحقيق الأمن والعدل، وظلّت التجارة الدولية دون قيود حتى ظهور نظريات التجاريين التي أخضعتها للعديد من قيود الحماية، وقد تزايدت الحواجز المباشرة بصورة إنتقامية إلى درجة تكاد أن توصف فيها بالحرب التجارية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، مما أدّى إلى حدوث إنكماش إقتصادي في أغلب بقاع العالم.

أمام هذا الوضع غير المناسب كان لابدّ من بذل الجهود في سبيل إزالة الحواجز أمام حرية التبادل التجاري، وتجسد ذلك في انتقال الاتفاقية الثنائية في التجارة الخارجية إلى اتفاقية متعددة الأطراف منها إتّفاقية الزراعة والإتّفاقيات ذات الصلة بالزراعة، بحيث يعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية لبناء أي اقتصاد قوي من كل الجوانب والإبتعاد عن التبعية وهو نقطة تنافس وسعي وصراع دائم بين الدول إذ يمكن إعتباره كسلاح سياسي في يد الدولة، وعقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية، عمدت الدولة أن تخطو الخطوة الأولى في سبيل تخفيض القيود الجمركية المفروضة على تجارتها الخارجية بعد إعادة بناء ما دمرته الحرب، بحيث ظهر إتّجاه تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منظمة دولية تكمل الإطار المؤسسي الدولي، يهدف إلى تحرير النظام العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك المركزي الأمريكي (BM)، متمثلة في (OMC) أو ما يعرف بالمنظمة العالمية للتجارة، حيث ظهرت المنظمة العالمية للتجارة (**OMC**) في 1994 إثر عقد مؤتمر "مراكش" وحازت على عضوية العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فهي تفرض أن يكون العالم وحدة إقتصادية واحدة تحركه قوى السوق والمرتبطة بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والتكنولوجية والإستثمارية العابرة للقارات، كما جاءت هذه المنظمة لتسهيل عملية التبادل التجاري وحرية التجارة خاصة في الدول النامية لمختلف القطاعات.

حيث يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسًا في التنمية الاقتصادية نظرًا للدور الذي يلعبه في التطور الإقتصادي والإجتماعي وتنمية المناطق الريفية وإستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، والميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الإقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم،

وذلك بإتّباع مجموعة من السياسات خاصة في مجال القطاع الزراعي، حيث إتّسمت السياسة الزراعية التي إنتهجتها الجزائر بإعتماد الدولة بالقطاع المرتكز على إرادتها في النهوض به من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية على نحو يجعله قادرًا للإضطلاع بالمهام المنوطة به ضمن عملية التنمية الإقتصادية للبلاد، وبإعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية فهي تسعى دائمًا إلى تحرير تجارتها بإنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والإندماج في النظام العالمي الجديد، فقد أبدت رغبتها في الإنظمام إلى المنظمة بتخليها عن نظامها الإشتراكي، فإنظمام الجزائر لهذه المنظمة يمكنها من إزالة كافة العوائق وحل لكل المشاكل التي تعرقل تطور إقتصادها وإنعاش الجانب الزراعي وتخطي كل الصعوبات.

كما سعت الجزائر من خلال الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالدرجة الأولى إلى تفادي مختلف العراقيل التي تواجهها لجميع قطاعاتها الإقتصادية، وذلك من خلال الدخول في مفاوضات جادة مع المنظمة العالمية للتجارة من أجل الإنضمام الفعلي، وذلك بتقديمها طلب رسمي إلى سكرتارية المنظمة وبغية الإستفادة من مزايا عديدة منها مواكبة المتغيرات المحلية والدولية جامعة في طياتها القطاع الزراعي الذي يعتبر ركيزة الإقتصاد الوطني، فهو يعاني من ضعف وتمسه عدة مشاكل والتي ينبغي مواجهتها والتعامل معها بالآليات المناسبة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حتى تستطيع السير في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هو واقع السياسة الزراعية من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟**

ويندرج من الإشكالية الرئيسة السابقة جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالسياسة الزراعية ؟ وما هي مراحل تطوّرها في الجزائر؟
- ما هي مراحل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ؟
- ما هي وضعية الجزائر إتّجاه المنظمة العالمية للتجارة ؟
- هل واجهت الجزائر صعوبات في قطاعها الزراعي من جراء محاولة إنظمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تتمثّل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتّخذها الدولة إتّجاه القطاع الزراعي، مرّت السياسة الزراعية بأربعة مراحل من أجل تطورها ودعم قطاعها الزراعي.
- أنشأت المنظمة العالمية للتجارة بموجب العقد الختامي لجولة الأوروغواي.
- تدخل الجزائر مرحلة حاسمة في مجال تطوير قطاعها الزراعي خاصة بعد توجّهها للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- لا يواجه القطاع الزراعي أيةُ صعوبات في ظلّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أ- أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هي:

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي والوقوف على مقوماته التنموية في الجزائر.
- إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي لمواجهة التحديات .
- تحديد التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ووضع أهم التوصيات لحماية القطاع الزراعي.

ب- أهمية البحث:

- مواكبة التطورات التي عرفتها سياسة الدعم التي طبقتها كل من الدول المتقدمة والنامية خاصة الجزائر، مع إبراز أهميتها في تنمية القطاع الزراعي في ظل التطورات الاقتصادية الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة.
- الإلمام بأهم التحديات التي سيواجهها القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ج- أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية.
- التطرق إلى أهم أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية في التسعينات.
- إبراز أهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وأهم الالتزامات والحقوق التي توفرها هذه الاتفاقيات للدول النامية ومنها الجزائر.

د- حدود البحث:

- **الحدود المكانية:**

الإهتمام بالسياسة الزراعية في الجزائر وخاصة في ظلّ إهتمامها بالمنظمة العالمية للتجارة.

- **الحدود الزمنية:**

فهي محددة بظهور المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 إلى غاية يومنا هذا، حيث تسعى الجزائر جاهدة بالإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما كان له آثار على السياسة الزراعية فيها.

هـ- صعوبات البحث:

- نقص الإحصائيات خاصة في المجال القطاع الزراعي في الجزائر، وإن وجدت نجدها متضاربة حتى من نفس المرجع.
- نقص المراجع باللغة الأجنبية.

و- المنهج المتبع:

للوصول لنتائج البحث والإجابة على كل التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول السياسة الزراعية والدعم الزراعي والمنظمة العالمية للتجارة وأهم الإتّفاقيات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية وكذا تطور المفاوضات حول الزراعة في هذه المنظمة.

ز- الدراسات السابقة:

لقد تم الإطلاع على العديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا الموضوع ومن بين أهم هذه الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا الموضوع ومن بين أهم هذه الدراسات و الأبحاث الجامعية ما يلي:

- غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام على المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولية في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، سنة 2011-2012، تناولت الدراسة دور قطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية كما تعرضت إلى الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية في الجزائر، كما تطرقت الدراسة إلى المنظمة العالمية للتجارة وأهم الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية وتطور المفاوضات في المجال الزراعي أمّا في الأخير فتطرقت الدراسة إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد جامعة متنوري قسنطينة 2007-2008 فتطرقت إلى أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية، وكذلك السياسة الزراعية في الدول النامية وفى الجزائر، بحيث تطرقت الدراسة إلى واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر وكذلك تناولت واقع الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر أمّا في الأخير فتناولت التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية.
- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007) مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية علوم السياسية والإعلام، قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم السياسي والإداري

،جامعة الجزائر، 2010-2011، فتطرقت الدراسة إلى الموارد الاقتصادية للزراعة الجزائرية وكذلك مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، كما تناولت الدراسة الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي، 2000-2007.

ح- تقسيمات البحث:

للقيام بدراسة بحثنا قمنا بتقسيمه إلى الفصول التالية:

- **الفصل الأول:** الذي يتمثل في مدخل للسياسات الزراعية في الجزائر بحيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث ويتمثل المبحث الأول في مدخل شامل للسياسة الزراعية السياسة الزراعية، أمّا المبحث الثاني فتطرقنا إلى السياسات الزراعية قبل التحول نحو اقتصاد السوق، وفي المبحث الأخير نوضح أهم مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر.
- **الفصل الثاني:** المنظمة العالمية للتجارة وتم تقسيمها إلى ثلاث مباحث: تشتمل على دراسة كل من الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة في المبحث الأول، ووظائف وهيكل وآلية عمل المنظمة العالمية للتجارة في المبحث الثاني، أمّا في المبحث الأخير تطرقنا إلى مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة وآثارها.
- **الفصل الثالث:** يتمثل في ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: يشمل المبحث الأول الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، ووضعية الجزائر وآثار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في المبحث الثاني، أمّا في المبحث الأخير فتناولنا التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري في ظلّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- **الفصل الرابع:** تحديات السياسة الزراعية في الجزائر في ظلّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول يتمثل في وضعية الجزائر في ظل المنظمة العالمية للتجارة، وفي المبحث الثاني تناولنا إصلاحات القطاع الزراعي الجزائري والصعوبات التي واجهته في ظلّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول:

مدخل للسياسة الزراعية في الجزائر

تمهيد الفصل:

يعتبر القطاع الزراعية من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بشكل كبير في عملية التنمية، باعتباره المصدر الرئيسي والوحيد للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وإمتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية بكثرة، وكذا يعمل على تحقيق الرفاهية فهو بمثابة القلب النابض والعصب الحساس لإقتصاديات البلدان المتقدمة، فالأمة التي تهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيشة الكريمة لشعبها وذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، هي أمة جديرة بالإحترام تهتم بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معيشي جيد، يمكن القول أنه مهما كانت الخلفيات الإستراتيجية للقطاع الزراعي فلابد أن يحظى بأهمية بالغة لكونه يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وكذا تأثره هو كذلك بالقطاعات الأخرى وضعفه يؤدي إلى التبعية وتدهور الكيان الاقتصادي وهذا ما يلاحظ في العديد من الدول النامية، وبإعتبار الجزائر من بين الدول النامية التي وقعت ضحية تراجع الإهتمام القطاع الزراعي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى ، فمنذ الإستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات التي مرت بها (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة، المستثمرات الفلاحية، والمخططات التنموية)، وكلها كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الزراعي، إلّا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشه في مجال الإعتمادات الإستثمارية مما نتج عنه تراجع في معدلات النمو مما زاد توسيع الفجوة بين الطلب والعرض خاصة مع النمو الديموغرافي المتزايد ومنه زيادة التبعية الغذائية، فارتفعت فاتورة الواردات الغذائية إلى جانب إرتفاع أسعار موادها، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال مباحثنا التالية:

- **المبحث الأول**: مدخل شامل للسياسات الزراعية.
- **المبحث الثاني**: السياسة الزراعية قبل التحول نحو اقتصاد السوق.
- **المبحث الثالث**: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل شامل للسياسات الزراعية

إن مختلف السياسات لم تعطي الاهتمام اللازم بالقطاع الزراعي فقد تراجع هذا القطاع في مدى مساهمته في الاقتصاد، بحيث تنخفض إنتاجيته إلى درجة كبيرة،كما يمكن أن تستمر هذه الوضعية وتتفاقم أكثر فأكثر ما لم يتم تداركه، وذلك بزيادة جهود عمال القطاع الزراعي وإعطاءه العناية وتشجيع كل المبادرات البناءة، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي وضمن هذا المبحث سوف نتطرق للمطالب التالية.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي.

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، حيث أنّ الجزائر بعد تحصّلها على إستقلاليتها من الإستعمار الفرنسي خرجت بإقتصاد متخلف وضعيف الهياكل القاعدية، وقد سطّرت لهذا عدة سياسات تنموية شاملة لجميع قطاعاتها الحيوية منها قطاع الزراعة، حيث بدأت بإنتهاج نظام التسيير الذاتي الذي مرّ بمرحلتين مختلفتين (مرحلة أولى إنتقالية، ومرحلة التخطيط المركزي)[1].

ويرجع للمهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي والذي يعد النهوض به من أهم متطلبات استمرار المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته[2]، ومن ناحية أخرى قبل النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني

[1] هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيّران حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012، رسالة دكتوراء في العلوم الإقتصادية، فرع: إقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص31.

[2] عزيزان يوسف، **ملتقى حول السياسات الزراعية وأثرها على أوضاع الأمن الغذائي فى الجزائر(بالإشارة إلى إنتاج القمح 2000 -2012)**،.newspaper.com، الإثنين 23 صفر 1436،15 ديسمبر 2004، ص 4.

مزيدا من الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموها[1]، غير أن القطاع الزراعي قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة على فترة الاستعمار، أما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل على إستراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتّباع نهج إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحروقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصًا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية[2].

وخلاصة القول فإنّ إسهامات القطاع الزراعي في مختلف مجالات الاقتصاد يمكن حصرها في المجالات تتمثّل في الإسهام في المجال الإنتاجي وفى المجال السوقي وكذلك في المجال الموردي والإسهام بالمواد الخام.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الزراعية وأهدافها

تتجسد السياسة الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وباعتبار السياسة الزراعية عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على المدين القريب والبعيد فهي تتباين من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لغيرها.

أولًا: مفهوم السياسة الزراعية

إن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطّة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، وتتضمّن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية و الزراعية والخدماتية وغيرها[3].

وتعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة.

---

[1] محمد عمر، حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 126.

[2] مسيكة بوفامة، فوزية غربي، **الإصلاحات في قانون الاستثمار وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار"مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة"**، جامعة الجزائر، عدد 15، 2006، ص 40.

[3] علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 300.

إن السياسات مهما إختلفت فيما بينها فهي تتضمّن مجموعة من السياسات الفرعية يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار والتمويل، وبعضها الآخر بسياسة الأسعار والضرائب كما يتعلّق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا...الخ، وكلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات[1].

وتتمثل السياسة الزراعية "في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتّخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية".

ثانيا: أهداف السياسة الزراعية.

تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين وهما:

- يتمثل في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية.
- يتمثل في تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقلّ جهد اجتماعي ممكن وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك وبالتّالي قصور في مثل هذه السياسة.

المطلب الثالث: أنواع السياسات الزراعية

لاختلاف تاريخ التطور الاقتصادي لكافة دول العالم لا نجد أيّ دولة لم تتدخل حكومتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها في حلّ المسألة الزراعية ويمكن تصنيف هذه السياسات إلى الأنواع التالية[2]:

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008، ص 75.

[2] على يوسف خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 305.304.

أولا: سياسة التوجيه الزراعي.

ويسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية) وتجمع سياسة التوجيه الزراعي بين مبدئي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، بحيث انطلقت هذه الأخيرة من هدف أساسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي ولم تتدخّل الحكومات إلّا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارًا اقتصادية بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم خلق المقدّمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

ثانيا: سياسة الإصلاح الزراعي.

وقد طبّقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا وإيطاليا...الخ، وكانت منطلقات هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى.
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجال الصناعة[1].

رغم النتائج التي حقّقتها سياسة التوسع الزراعي، ولعلّ السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حدّ ذاتها بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة تتوزّع بين عوامل موضوعية وسياسية وإقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ[2].

ثالثا: السياسة الثورة الزراعية.

[1] منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراء 36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 2000، ص 71.

[2] عبد الرزّاق الهلالي، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص 589.

يجب الإشارة إلى الإصلاح والثورة قبل كل شيء بحيث أنّهما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث البعد الزّماني والمكاني والبعد الإيديولوجي، فإذا كانت الثورة تعني التغير الشامل والكامل[1]، وطبقت هذه الأخيرة في الدول التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي وتقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب إلى أنّها باءت بالفشل، في حين كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، كما يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاثة أنواع أخرى نذكرها فيما يلي[2]:

السياسة السعرية / السياسة التسويقية/ السياسة الهيكلية .

وجاء هذا التقسيم بغرض التحليل وذلك أنّ كل السياسات تتكامل وتتفاعل مع بعضها، بحيث لا نستطيع مواكبة التطوّرات الحاصلة للقطاع الزراعي لإحدى هذه السياسات دون غيرها.

1. السياسة السعرية الزراعية:

وتعتبر من بين أهم السّياسات الاقتصادية الزراعية بحيث تلعب دورًا كبيرًا في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتّى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية وبذلك تؤثر على مستوى المعيشة، وهي تُستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللّازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الإختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة.

والسّياسة السعرية الزراعية تأخذ عدة أشكال عند التطبيق تختلف حسب اقتصاد كل دولة، فبالنسبة للجزائر فهي تتدخل في رسم الأسعار الزراعية لتجنب مختلف الآثار السلبية التي قد تكون إذَا ما تركت إلى السّوق الحر، التي تؤدي إلى عدم استقرار الإنتاج الزراعي كما من الممكن أن تؤثر على الاستثمارات الزراعية التي ترتفع بدرجة كبيرة، وذلك من خلال زيادة الطّلب على السلع الزراعية ويكون أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج مما يؤثر على الاقتصاد ومن هنا تصبح الحاجة إلى التدخل الحكومي في مجال السياسة الزراعية من أجل توفير الأمان للمنتجين الزراعيين، ولهذا فإن السياسة السعرية الزراعية لها دورًا هامًا يساعد على ذلك ويكون هذا من خلال العمل على نجاح أهدافها المتمثلة في ما يلي:

[1] مبروك مقدّم، الإتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص24.
[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.
- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يحسن ميزان المدفوعات.
- تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتتمثل إجراءات وسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة إلى أخرى وهنا يتم الإشارة إلى أهم الإجراءات.

- تحديد سعر ثابت للمنتوج مع ضمان أسعار دنيا.
- تحديد أسعار إجبارية للمنتوج.
- إجراءات تحديد أسعار للمستهلك وتقييد الأسعار العليا .
- إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج وذلك للتّشجيع على زيادة الإنتاج.

2. السياسة التسويقية الزراعية:

تعاني الزراعة في البلدان النامية من مختلف المشاكل التي تؤدي إلى محدودية السوق الزراعية وتدني فعاليتها، بحيث يتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في توفير مناصب توظيف للاقتصاد كما يمكننا اعتباره مؤشّر إيجابي، وتتولى المهام التسويقية بمجموعة من المشروعات والتعاونيات والتعاضديات الزراعية، كل هذا إلّا أنّها لم تحظى بالعناية الأزمة بحيث كان التركيز على سياسات الإنتاج والأسعار باعتبار أن الأسواق تتطور بذلك وهذا مفهوم خاطئ، ولهذا يجب إتّباع مجموعة من الأهداف لتحقيق عملية التسويق الزراعي[1].

- ضمان الاستقلال الوطني.
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي وذلك من خلال تشجيع استخدام التّكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.
- السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

ويعتبر الفشل التسويقي من بين أهم العوامل التي أدت إلى وقوع أزمة الكساد العالمي1929، ولتفادي ذلك قامت بريطانيا بسنّ قوانين لتنظيم التسويق الزراعي 1931- 1933، في حين قامت الدّول النامية ومن بينها الجزائر إلى فرض نظام تسويقي واحد للإنتاج بحيث تسهر المجمعات الحكومية على تحقيق استقرار أسعار المنتج والمستهلك وذلك من خلال دعم مباشر لبعض السّلع الأساسية بحيث تحافظ على السعر مقارنة بسعره في السوق العالمي.

3. السياسة الهيكلية الزراعية:

وتكون هذه الأخيرة موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، و التقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ [1].

كما تحدث تغيرات مختلفة وتحدث من خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة و كذا جرّاء التغيّر الفنّي الذي يغيّر علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم، ومن بين أهمّ السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تتّمس التغيّرات الهيكلية مثل تغيّر نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، وذلك من خلال الاعتماد على التكنولوجيا أو نتيجة لاستقطاب الجانب الصناعي لليد العاملة وهذا ما يؤدي بها إلى إعادة الهيكلة[2].

وتوجد مجالات مختلفة تتدخّل فيها هذه السياسة تتمثل في كل ما يتعلق بالموارد المائية والملكية العقارية، إلى جانب الاهتمامات البيئية والآثار المتبادلة بين العمل الزّراعي والمحافظة على البيئة، وهذا ما أدّى بالسّياسة الهيكلية الزراعية إلى تفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها إلى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية قبل التحول نحو اقتصاد السوق.

تمثل السياسات الزراعية أداة من أدوات القطاع الزّراعي في الدّولة لكونها تهدف إلى زيادة الإنتاج وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة من الاكتفاء الذاتي، والعمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزّراعية التي تضطر إليها كافة الدول وخاصة الدول النامية لسدّ فجوة الاكتفاء الذاتي، ومن

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص89.
[2] نفس المرجع، ص 90.

هنا يجب علينا أن نتعرّف هل استطاعت الجزائر أن تحقق هذه الأهداف في السياسة الزراعية التي عرفتها خلال مسارها، وهذا ما سوف نتطرق إليه لمعرفة أهم السياسات الزراعية في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: سياسة التسيير الذاتي

خلال الفترة الاستعمارية كان الاقتصاد الجزائري يتّسم بالخصائص التالية[1]:

- الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي.
- ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد أن القطاع الزراعي كانت تسوده الأساليب التقليدية ويستغله الجزائريون، في حين كان الأوروبيين يستغلّون الأساليب الحديثة.
- عدم التّوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- عجز مستمر في الميزان التجاري والميزانية.

كما شهدت السنوات الأولى من الاستقلال خللًا اقتصاديا وديموغرافيًا خطيرين، وأمام هذا الوضع إستولى العمّال والفلّاحون على المؤسسات والمزارع وباشروا في تسييرها، وبعد ذلك جاء دور الدولة في التّدخل وذلك بسنّ قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي، بحيث كان اختياره مبني على معطيات تاريخية واجتماعية وذلك لأنّه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمن تطبيقها ولهذا كان الإسراع في تبني مثل هذه الإصلاحات الزراعية[2].

كما اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي مع ضمان تسييرها جماعية من طرف عمّالها الذين تسلّموها بعد أن هاجرها الفرنسيون وكذلك سلّمت الدولة الأراضي التي كان يملكها المستوطنون، وإنشاء لجان التسيير الذّاتي لإدارتها وليس لملكيتها وموازاتًا مع ذلك تم منح مساحات كبيرة من الأراضي للمجاهدين لإدارتها جماعيًا، لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصًا في هذه المرحلة المبكّرة من الاستقلال فهو من النّاحية الاقتصادية يكتسي

[1] يوسف عبد الله صايغ، **اقتصاديات العالم العربي**، الجزء2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984، ص338.

[2] إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، ش. و. ن. ت.، الجزائر، ص 120.

أهمية كبيرة لكونه يمثّل نسبة كبيرة من الأراضي الزّراعية كما يساهم بنسبة جيدة من الدّخل الإجمالي من القطاع الزراعي[1]، ومرّت عملية التسيير الذاتي بثلاثة مراحل أساسية وتتمثل في:

- **المرحلة الأولى**: تعتبر هذه المرحلة مرحلة النشأة أي بعد إستلاء الفلاحين على الأراضي بعد الاستقلال جاءت الدولة لوضع صيغة قانونية رسمية عليها وتكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى التسيير الذاتي.
- **المرحلة الثانية**: اتخذت هذه المرحلة إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللاّمركزية واستبدال الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي بمديريات فلاحية ولائية وتمّ إنشاء ديوان وطني للعتاد الفلاحي وتمّ في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق.
- **المرحلة الثالثة**: وجاءت هذه المرحلة نتيجة لنتائج الإجراءات السابقة، مما أدّى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوزها، وعملت هذه الإصلاحات على تخفيض أسعار وسائل الإنتاج وأسعار الفائدة ورفع أسعار المنتجات الزراعية، كل هذه الإجراءات إلّا أنها باءت بالفشل.

ولهذا فقد اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتأتي إلا بتطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرًا جذريًا، وهذا ما جاءت به السياسة الزراعية الجديدة والمتمثلة في الثورة الزراعية.

سياسة الثورة الزراعية: بما أن القطاع الزراعي كان يعاني من ركود وتخلّف فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم71 والمؤرّخ في 1971/11/8 لتجاوز ذلك وكذلك لإعادة التوزيع العادل لوسائل الإنتاج وذلك من أجل:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة.

كما الثّورة الزراعية ترمي إلى القضاء على مختلف الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية وعلى العموم فإنّ الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين:

[1] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها.
- تجميع الأراضي المؤمّمة في وحدات كبيرة تسمح بتنمية الفلاحة أو الزّراعة بكيفية أنجح.

وقد واجهت الثورة الزراعية صعوبات كبيرة حدتّ من تحقيق الأهداف المرجوة في المجال الزراعي، إلّا أنّ هذه الأهداف لم تراعي الظروف الموضوعية للواقع الجزائري كما أن السياسة الزراعية لم تتّسم بالصرامة اللازمة التي لم تؤدي إلى تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية في عقد الثمانينات

باعتبار هذه المرحلة جاءت في مرحلة حكم جديدة في هدّ الرئيس الراحل "هواري بومدين" ومجيء "شاذلي بن جديد"، حيث انتشرت السياسة بمفهوم المراجعة والتقييم وذلك من خلال تحليل الوضع الاقتصادي بمعرفة إيجابياتها وسلبياتها، وبذلك يمكن طرح حلول وبدائل تُساد على الاستمرار والاستقرار[1].

ففي المجال الزراعي أعيدت الأراضي لأصحابها وشجعتهم على الإصلاح، وذلك من خلال تقديم قروض لهم وتوفير الظروف الملائمة لهم وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي، كما وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الزراعي وذلك يساعدها على الخروج من التبعية للخارج، إلّا أن زراعتها ضعيفة وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي والذي بدوره لم يستطيع تحقيق التنمية الكاملة وتتجلّى أهم مظاهر الفشل في هذه السياسات الزراعية فيما يلي:

1. السياسة الاستثمارية:

والتي تدلّ على التحيّز الكبير نحو القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظى القطاع الزراعي بأهمية نسبية كما حظي بها القطاع الصناعي بل عرف تهميشًا لازمه منذ الاستقلال.

2. السياسة السعرية:

إنّ هذه السياسة لم تكن في خدمة القطاع الزراعي فقد عرفت نفس التوجه الذي عرفته السياسة الإستثمارية.

[1] محمود صادق العضيمي، **الإقتصاد الزراعي**، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000، ص149.

3. السياسة التسويقية:

حيث يرغم الكثير من المنتجين بإتبّاع مراحل محدّدة مسبقًا لتسويق منتجاتهم، كأن يتم تسليم حصيلة الإنتاج إلى تعاونيات أنشأت لهذا الشأن وفقا لأسعار محددة مسبقًا وغير قابلة للتفاوض وفي الغالب لا تتماشى مع تكاليف الإنتاج، من كل هذه الإشارات يتبين لنا المكانة التي أوليت للقطاع الزراعي، ولعلّ الخلل في ذلك يعود إلى السياسات الزراعية التي لم تركّز بما فيه الكفاية في هذا القطاع الحيوي، بحيث أدّى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الواردات الغذائية والدخول إلى تبعية غذائية. والجدير بالذّكر أن الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروف اقتصادية صعبة ساهمت في التغيرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط خصوصًا وبالطبع زادتها حدتًا وضعية القطاع المزرية[1].

وحسب وجهة نظر الباحث "عبد الله دعيدة"[2]، فإنّ أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية والنّمو الديمغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد، خصوصًا وأنّ بداية الثمانينات قد تميزت بالاستيراد المكثّف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد ولتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تحديدًا خلال هذه المرحلة.

والجدير بالذكر أن ملامح السياسة الزراعية في عقد الثمانينات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لاستغلال الأراضي الزّراعية التابعة للقطاع العام، غير أنّ مواصلة هذه السياسات لم يكتمل وذلك مع التحولات الدولية خارجيًا و التحوّل نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخليًا، وذلك بالمرور عبر مرحلة انتقالية أصابها الكثير من المشكلات والصعوبات زاد من تعقيدها الشّلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جرّاء المأساة التي ألمت بالجزائر.

المطلب الثالث: السياسة الزراعية فى عقد التسعينات

مع نهاية القرن الماضي وتزامنًا مع انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز النظام الليبرالي، أولت الجزائر منذ مطلع التسعينات اهتماما متزايدًا بإتّباع سياسات زراعية تتعلّق أساسًا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص101.

[2] عبد الله بن دعيدة وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص 358.

الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاطات القطاع الزراعي بما يضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات والمستجدّات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها والتي تترك أثارها على الاقتصاد الوطني سواء بالسلب أو بالإيجاب، وتتركّز أهم الآثار الإيجابية حول تحسين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض العجز في موازنة المدفوعات، وتراجع معدّلات التضخم وتصحيح التشوهات في أسعار الصرف والاتجاه نحو التطور الفني وزيادة إنتاجية الموارد، ومن جانب الآثار السلبية فإن من أبرزها هو ما تعلّق منها بزيادة معدلات البطالة وتضرر بعض الفئات الاجتماعية من جراء الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار ومستوى المعيشة بشكل عام.

وقد سعت الدولة لتفادي الآثار السلبية للبرامج المدعّمة من قبل المنظّمات الدولية التي تدعم برامج الخوصصة والحرية الإقتصادية وغيرها...، بالدخول في مفاوضات طويلة مع الهيئات الدولية وبخاصة منظمة التجارة الدولية من أجل الاستفادة من بعض الامتيازات ولا تزال تعقد الجولات المتوالية في هذا الشأن.

ولهذا فقد ركّزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتّباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ والمتابعة فإنّها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية الزراعية الجزائرية، وتتلخّص أهم مرتكزات إستراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينات فيما يلي[1]:

- استرجاع الأراضي المؤممة.
- استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

أمّا عن الإطار العام للسياسات الزراعية والفلسفة الاقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينات فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.
- ترقية المنتوجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية.

[1] جامعة الدول العربية، **م. ع. ت. ز.، السياسات الزراعية في عقد التسعينات**، نوفمبر2000، ص17.

- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.
- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.
- العمل على وقف تدهور انهيار القطاع الزراعي.
- المحافظة على مصالح المزارعين و المستهلكين.
- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية.
- السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج.
- تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض أو الإعفاءات الضريبية.

وسوف نتتبع أدناه بشيء من التفصيل، أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة ويتعلق الأمر برنامج التكييف الهيكلي.

المطلب الرابع: برنامج التكييف الهيكلي

يرتبط مفهوم التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظّفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية، بضرورة تعويم اقتصادياتها من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية، ولقد بدأ تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ 1990 على غرار دول جنوب المتوسط[1]، بداية بمصر والمملكة الغربية سنة 1985، ثم تونس عام 1987. وبعد ذلك جاء دور الجزائر بهدف ربط الأسعار الدّاخلية بالأسعار العالمية وإلى تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، ولعلّ أحد النقاط الأساسية لهذه البرامج ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية من شأنه أن يحسن ربحية الزراعة وبالتّالي تحفيز التوظيف المتزايد لعوامل التكثيف، ولكن ذلك يفترض توفر المكونات وإمكانية الحصول عليها بنسبة أعلى، ومن جهة أخرى فإن تأثير رفع الأسعار على العرض التجاري محدود بسبب الطابع المعيشي الضروري، والذي يميز النشاط الزراعي بصورة واضحة وباعتبار أنّ الإنتاج الزراعي في المنطقة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط عمومًا يتّسم درجة عالية من

[1] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007)** مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية وعلاقات دولية كلية علوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص64.

المخاطر نظرًا للظّروف الطبيعية التي تميزها، ناهيك عن الظروف المصاحبة الأخرى كالقدرة المالية والمناخ السياسي.

وفى هذا الصدد نشير إلى الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات، إضافة إلى الوضع المالي المتدهور والمديونية الخارجية العالية وكلها عوامل تعيق أية سياسة عن تحقيق أهدافها مهما كانت فعاليتها وكفاءتها.

ولهذا فقد خاضت الجزائر مفاوضات شاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة من أجل حماية متميزة وهذا من شأنه تدعيم بعض الاختيارات المبدئية للحفاظ على حد معين من استقلالية الدولة اتجاه السوق العالمية في المجال الغذائي، غير أن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية فقد أدّت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي.

وتجنبا لذلك توجب استبدال إستراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية[1]:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- استرجاع الأراضي المؤمّمة لأصحابها.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسّر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية.
- حرّية التجارة الخارجية والأسواق.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيًا وجزئيًا.

[1] جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص36.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجعت الكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها.

وكانت الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة الإقتصادية مايلي[1]:

- تطهير القطاع الزراعي من السلبيات المسجّلة.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج والإهتمام بجودة البذور والتأطير والري.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول وإعادة تقويم الدخول الزراعية.

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

الجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية بما في ذلك القطاع الزراعي، بحيث عندما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي والمصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، إلا أن الجزائر قد تأثر بمجموعة من المحددات والعراقيل وواجهتها مشاكل عديدة و أصبحت تعيش وضعية متدهورة وأن المشاكل والمعوقات التي أحاطت بالقطاع الزراعي الجزائري منها ما هو أصيل في القطاع منها ما جاء نتيجة ظروف مختلفة، ويمكن حصر هذه المشاكل والمعوقات في طبيعية وتكنولوجية وبشرية ومشاكل عامة وهذا ما سوف نتطرق إليه[2].

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية

تتمثل أهم هذه المحددات والمشاكل والمعوقات التي تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية والتي تقف عائقا أمام تطور الزراعة، بحيث تعتبر كل من الموارد الأرضية بمثابة الركيزة الأساسية لتنمية الزراعة ومن بين أهم العناصر الأساسية في الجزائر، غير أن بعض الممارسات البشرية غير عقلانية المرتبطة بالزراعة قد تؤدي إلى التدهور لهذه

[1] السياسة الفلاحية في الجزائر، الثلاثاء 23 أكتوبر 2012، جمعية المهندسين الفلاحين بمسعد الجلفة، .alfassociation.blogspot.com

[2] جامعة الدول العربية، **المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات**، التقرير الشامل، الخرطوم 2000، ص 172.

الموارد وهذا ما يعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تمثل عائقا على تطور الزراعة ومن بين أهم معوقات ومشاكل التي تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية[1].

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية.

يتمحور هذا الأخير حول التغيرات التي تحدث بالأراضي الزراعية كما تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها، وتلعب العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي.

ثانيا: طبيعة الأرض الزراعية.

– تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذا ما يجعلها غير اقتصادية وهذا ما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية.

– أمّا بالنسبة لتناقص الرقعة الزراعية كميا ونوعيا فيمكن حصر أسباب التناقص في ثلاث مجموعات وهي الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، الفقد في خصائص الأراضي الزراعية.

– الانتقاص العمدي من جانب الإنسان: ويشمل هذا مجموع أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الزراعية.

–فقد الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تسهم الزراعة نفسها في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية.

–الفقد في خصائص الأراضي الزراعية: إضافة إلى الانتقاص الكامل من الأراضي الزراعية فهناك الانتقاص وافتقادها بخصائصها كليا أو جزئيا، وتتمثل أهم الأسباب وراء ذلك في تلك الأراضي المشبعة بالأملاح ولقد سعت الدولة لدرأ ذلك ببناء السدود غير أنها تباطأت.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

ثالثا: طبيعة الحيازات.

يعتمد توزيع الحيازات في الجزائر بالدرجة الأولى على الحيازات المخصصة للاستهلاك العائلي أكثر ما هو في السوق، وهذا ما يتعلق بتوزيع وتحديد الحيازات الذي يؤدي بدوره إلى وجود تعقيدات وذلك دون التوصل إلى طاقة إنتاجية كبيرة، ومن جهتها تعاني المزارع الجماعية والكبيرة وما تبقي من قطاع الدولة تبعا لمشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها، وبالرغم من الندرة النسبية لمورد الأراضي الزراعية فإن الإحصاءات تشير إلى وجود مساحات شاسعة من الأراضي قابلة للاستثمار في الإنتاج الزراعي.

رابعا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية.

تعتبر المياه من بين أهم الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر فإن هذا التدهور يمثل خطرا يهدد القطاع الزراعي، بحيث تتأثر كمية ونوعية المياه المستعملة بعدة عوامل مختلفة وباعتبار الجزائر دولة تعتمد بصفة كبير على كمية الأمطار فإنها تعاني منه.

وبالنظر للموارد المائية المتاحة للري فهي تعتبر من المحددات الرئيسية لإمكانيات تطوير الإنتاج الزراعي، نظرا لضرورة اعتماد الزراعة الجزائرية على مياه الري بسبب تدني وتذبذب كميات هطول المطري، وتسعى الجزائر لتطوير كفاءة استخدام مياه الري من خلال عدة أساليب وذلك بتطوير نظم الري التقليدية وإدخال نظم الري الحديثة.

خامسا: المعوقات الطبيعية البنائية.

وهي المعوقات المتضمنة أصلا في مجال العمل الزراعي فمثل هذه العوامل تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي لمنطقة شمال إفريقيا عموما، حيث تتسم المنطقة بخصائص موجودة ضمن المكونات البنائية لمورد الأرض خصوصا بحيث تلعب هذه الخصائص دورها في التأثير على نوعية الأرض الزراعية وعلى مردوديتها بصورة مباشرة وهذه الخصائص تنحصر فيما يلي[1]:

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

1. معوقات مناخية:

إذ تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع فقد شهدت فترة التسعينات تحديدا موجات متتابعة من حالات الجفاف شكلت ضررا بالغا بالزراعة في كثير من المناطق، فقد تزامن مع موجة الجفاف تقلبات حادة وتذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي والتي أربكت السياسات الزراعية الموضوعة بحيث أجبرتها على مراجعة خططها ومتطلبات تنفيذها.

2. تملح التربة:

تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر، ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التي تترسب وتتراكم فيها الأملاح بحيث يحدث هذا الأخير نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية لغسل هذه الأملاح خارج التربة وتتميز هذه التربة بانخفاض إنتاجيتها.

3. التعرية المائية:

ربما تعتبر التعرية هي السبب الأكثر خطورة لتدهور التربة، فالتعرية هي التي تحرم التربة من الطبقات العليا الثمينة وتنتشر ظاهرة التعرية في الجزائر مثلها مثل باقي دول المغرب العربي وبخاصة الجزء الشمالي منه.

4. التعرية عن طريق الرياح:

تعاني الجزائر من تدهور الأراضي بسبب التعرية الريحية وذلك ما يزيد في التأثير السلبي على الأرض الزراعية من خلال ما يقوم به الإنسان من ممارسات سلبية كالرعي الجائر وإزالة الغابات بحيث تترك الأرض عارية وهذا ما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية.

5. التصحر:

تغطي الصحاري مساحة كبيرة من أرض الجزائر وهو ما يزيد من مخاطر التصحر، بحيث يقوم المزارعين في المناطق الجافة الصحراوية بتمهيد الأرض لزراعتها وذلك بإزالة الغطاء النباتي عنها وهذا ما يهيئ إلى التعرية وانجراف التربة ومنه التحول إلى صحراء، أضف إلى خطر زحف الرمال على الأراضي الزراعية بفعل الرياح.

6. عوامل إنسانية:

إضافة إلى مختلف العوامل التي ذكرناها توجد عوامل إنسانية لا ينبغي التغاضي عنها، بحيث أن الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها سواء كان ذلك مجبرا للضرورة أو لتلبية مصالح خاصة، وتتمثل بعض هذه العوامل فيما يلي:

- إزالة الغطاء النباتي/ الرعي الجائر/ التعرية/ التبوير/ التوسع العمراني، وكلها ممارسات تعيشها الزراعة الجزائرية باستمرار.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة من بين أهم الأدوات الأساسية في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود سبب الانخفاض في الإنتاج إلى اعتمادها على تكنولوجيا تقليدية وبسيطة بحيث تعتمد هذه الأخيرة على العمل اليدوي عكس اعتمادها على الآلات والمعدات المتطورة ومنذ مطلع التسعينات توسعت استفادة القطاع الزراعي بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج والتقنية وكذلك الإعتماد أكثر فأكثر على الآلات والمعدات الفلاحية في مختلف أعمال الزراعة[1]، وتوجد مشاكل تكنولوجية عديدة تواجه القطاع الزراعي نذكر منها[2]:

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج:

يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والجرارات والآلات الزراعية وغيرها، فضلا عن أنه يستخدمها استخداما سيئا وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة تأثيرا مباشرا على كمية الانتاج الزراعي ونوعيته.

2. مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي:

[1] جامعة الدول العربية، **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2002، ص 35.

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 282.

بحيث يمثل هذا الأخير حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، بحيث تتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة كما بذلت الدولة جهودا واسعة من أجل تحسين الإنتاج الزراعي وعلى الرغم من ذلك إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.وذلك لمجموعة من المشاكل نذكر منها بإيجاز:

- ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي.
- غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.
- تدني مستوى البحث الزراعي.

المطلب الثالث: مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية.

وهي تلك المشاكل التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العملين في القطاع الزراعي، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال[1].

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية

وتعني بها خصائص القوى العاملة الزراعية ومتطلباتها العملية، حيث يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية أين تكون هناك بطالة مقنعة، ويعود النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة إضافة إلى عوامل أخرى منها ضعف نوعية اليد العملة من خلال عدم معرفتها لأساليب ووسائل الإنتاج الحديثة المستخدمة، وهو ما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية من خلال إتباع وسائل الإنتاج التقليدية وانتشار الأمية (غياب الإرشاد الفلاحي).

ثانيا: مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية

وهي مشاكل كثيرة نذكر منها ما يلي:

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره،ص ص 284،285 .

1. مشاكل التسويق:

ويعتبر هذا الأخير إنتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهي عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وبدوره يعاني التسويق الزراعي في الجزائر من مشاكل متعددة نذكر منها:

- المشاكل المتعلقة بالصادرات.
- مشاكل الخدمات التجارية.
- المشاكل الفنية.

2. مشاكل التسيير الإداري للزراعة:

إن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة إلا أنها ليست مستغلة مما يجعلها غير قادرة على تقديم اقتراحات لتحسين الإنتاج الزراعي.

3. التمويل الزراعي:

بحيث يعتبر عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة باستخدام تكنولوجيا حديثة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتطور القطاع الزراعي.

المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات عامة

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة لإنعاش الاقتصاد والنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص الفجوة بين الطلب والعرض ويرجع ذلك إلى جملة من المشاكل العامة نتناولها فيما يلي[1]:

أولا: غياب التكامل الزراعي الصناعي

معناه أنه جميع المحاصيل تخضع إلى عمليات التصنيع قبل الوصول إلى المستهلك، ولهذا فمن الواجب أن يتمتع القطاع الزراعي بعلاقة قوية مع القطاع الصناعي بحيث أن استمرار عملية التصنيع تتوقف على توفر الموارد

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 293.

الزراعية، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية الذي يؤدي بدوره إلى توسيع السوق وزيادة التبادل، ولهذا فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطورا في القطاع الزراعي.

ثانيا: مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية الاقتصادية

لا يمكن للتنمية الزراعية أن تعمل بدون الاعتبارات السياسية حيث أن السياسة هي التي تقوم بتحديد أهداف التنمية الزراعية، واستغلال الموارد الزراعية يعمل على تخفيض الأعباء في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما يؤثر المناخ السياسي تأثيرا مباشرا وقويا على التنمية الزراعية وترقيتها واستدامتها، ففي المجال الزراعي تحديدا فقد ترتب عن السياسات الزراعية المتبعة خلال التسعينات مشاكل بعضها تنظيمية جراء التحول الجذري في طبيعة النظام الاقتصادي والذي كان سائدا منذ الاستقلال، وبعضها الآخر تسييرية مست تكلفة السلع والمواد ومستلزمات القطاع الزراعي.

- مشاكل ومعوقات تتعلق بارتفاع عنصر المخاطرة في النشاط الزراعي.
- مشاكل تتعلق بندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

ثالثًا: العائق التقني

والذي يرتبط بغياب ثروات زراعية في الجزائر والتكثيف الزراعي وهو موضوع كبير للسياسة الزراعية، بحيث تتعرض لصعوبات تطبيق لنموذج تقني ذي مرجعية متّصلة بالفلاحة المطبّقة على طبيعة التربة وظروف المناخ، وإنّ دراسة هذه القضية المتعلّقة بالجانب التقني تظهر الحدود المتوصّل إليها، والعوائق التي تحدّ من تطوير الزراعة في الجزائر[1].

[1] عمر سعود،(traductionde عبد القادر شرشال)، الفلاحة في الجزائر من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات اللبرالية، 1963-2002، httpss//insaniydt.revves.org، 2017/05/16

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات في اقتصاديات الدول النامية وخاصة الجزائر فهو القلب النابض للاقتصاد، فهو يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل لكافة مواردها، كما يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية بالغة للاقتصاد الوطني وأهميته الإستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم سكانها،فالزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن أن تكون الحياة قائمة كما أن القطاع الزراعي الجزائري يعاني من مشاكل عديدة، لذا عملت الجزائر على تخفيض من شدة هذه المشاكل والمعوقات ومحاولة القضاء عليها، وذلك بإتباع سياسات زراعية فعالة للنهوض بالقطاع الزراعي التي تتمثل في مجموعة الإجراءات والتشريعات كما أن السياسة الزراعية تعتبر أسلوب لإدارة القطاع الزراعي من أجل تحقيق أهدافها، وكذلك الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصول الباقية ومعرفة مختلف الأساليب والوسائل التي تساهم أو تؤدي إلى التقليل من هذه المشاكل والمعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمنظمة العالمية للتجارة

تمهيد الفصل:

لقد أدّت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في ثلاثينات القرن العشرين إلى سعي حكومات الدول لحماية اقتصادها، وذلك ومن خلال إتّباع سياسات حمائية شديدة التقييد، ممّا أدى من انكماش حركة التجارة الخارجية وتضاؤل حجمها، ومع استمرار هذه الأوضاع أدركت مجموعة من الدول أنّ تلك القيود لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد، وبعد زيادة النزاعات بين مختلف الأطراف جاءت جولة الأوروغواي لإعادة ترتيب النقص الذي ساد طيلة الجولات التي كانت خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (GATT)، وقد أسفرت هذه الجولة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لتحرير التجارة الدولية وضمان الانسياب لها بأكثر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم حيث ترتكز هذه المنظمة على أجهزة وآليات تختص في تسوية النزاعات، وبسبب المهام الموكلة لهذه المنظمة والأهداف المسطرة لها، فإنها تسهر على تطبيق عدة اتفاقيات تخص السلع والخدمات بمختلف أنواعها، وهو الشيء الذي لم يكن في عهد الاتفاقيات السابقة. ولأهمية هذه المنظمة سنحاول في هذا الفصل التعرف على المنظمة وظروف نشأتها مع تحديد مبادئ المنظمة وأهم أهدافها، وكيفية تسييرها وأهم الوظائف التي تقوم بها مع إبراز هيكلها وآلية عملها وكذا المؤتمرات الوزارية التي عقدت بالإضافة إلى تقييم لهذه المنظمة. وكل هذا سوف نتطرّق إليه من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**:الإطار العام المنظمة العامة للتجارة.
- **المبحث الثاني**: وظائف وهيكل وآلية عمل المنظمة العالمية للتجارة.
- **المبحث الثالث**: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة وآثارها.

المبحث الأول: الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة

تضمّنت نتائج جولة الأورغواي الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي اتخذت من جنيف (سويسرا) مقرًا لها، وباتت تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يضمّ جميع الاتفاقيات بعد أن ضمّت كافة الأجهزة التي كانت غائبة في الغات.

المطلب الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة وتعريفها

المنظمة العالمية للتجارة: هي مؤسسة تأسّست بموجب العقد الختامي لجولة الأورغواي بمدينة مراكش سنة 1994م، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية للتغلّب على المصاعب والمشاكل التي عاناها الاقتصاد العالمي خلال فترة الحرب، ولمنع تكرار الكساد الاقتصادي الكبير الذي لحق بالعالم في أوائل ثلاثينيات القرن 20م، وقد أدرك العالم حينذاك أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح الوحيد للتنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك جاءت اتفاقية الجات"GATT " عام 1947م، وهي اتفاقية للتجارة متعددة الأطراف، هدفها "تحرير التجارة الدولية" عن طريق (إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية)، التي تضعها الدول في وجه التجارة الخارجية، وفتح الأسواق للمنافسة الدولية.

أولًا: نشأة المنظمة العالمية للتجارة.

أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الغات بعد توقيع اتفاقية في مراكش 1994 وبعد انتهاء جولة الأورغواي، وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في 01 يناير1994 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية، وأمامها طلبات للإنظمام من 29 دولة[1].

ومن الإشارة إلى فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية قد نبعت لأوّل مرّة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدأ عمل سكرتارية الغات، وهي المنظمة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الامم ومهمتها الاساسية ضمان إنسياب التجارة بأكبر قدر من السلالة واليسر والحرية[2]، حيث أعدّت الحكومة

[1] بن ساحة زهرة، زين فاطمة الزهراء، **المنظمة العالمية للتجارة وآفاق إنظمام الجزائر إليها** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، فرع: تسويق و تجارة دولية، تخصص: تجارة دولية، 2012-2013، ص ص46-47.

[2] www.wtoarb.org.consulete le 17/05/2017

الأمريكية في عام 1945 مشروعًا لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار ما عرف باسم" اتفاقية بريتون وودز"، ولأسباب كثيرة تعطّل دخول هذا المشروع إلى حيّز التنفيذ بسبب اعتراض ورفض الكونغرس الأمريكي له، إلّا أنّه نتيجة للتطورات والتغيرات الهائلة في فترة الثمانينات والنصف من التسعينات من القرن العشرين برزت أهمّية إيجاد منظمة للتجارة العالمية من جديد، وبدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة خلال جولة الأورغواي التي بدأت عام 1986، وبعد مناقشتها والاتفاق عليها فقد تمّ الإعلان عنها في توقيع اتفاقيات جولة الأورغواي في مرّاكش بالمغرب عام 1994، لتبدأ عملها في أوّل يناير 1995 لتظهر إلى الوجود بعد حوالي خمسين عام، لذلك فقد كبيرة من قبل الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، بل وتوقّعوا أن تكون هذه المنظمة لها دورٌ أكثر فعالية في ترسيخ النظام التجاري في الألفية الثالثة للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب ومجالات أكثر شمولًا واتساعا ولذلك صاحب ظهورها ووجودها الحديث عن العولمة[1].

وكيف أنّ هذه المنظمة ستعمق هذه العولمة لتجعل العالم بلا حدود وبلا قيود وموحدًا في قواعد السلوك عند التعامل من خارج نطاق الاقتصاديات القومية أي عند التعامل في مجال المعاملات الاقتصادية عبر حدود التجارة الدولية قبل مجالاتها تقريبًا.

يمكن القول أنّ إنشاء منظمة التّجارة العالمية يعكس في حدّ ذاته تعديلات كبيرة وجوهرية في النظام التجاري العالمي، وعلى جميع دول الأعضاء وخاصة الدول النامية منها أن تكون على مستوى المنافسة الدولية، ونقول مرّة أخرى أنّ المنظمة العالمية للتجارة أصبحت تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي، ويشمل عمل المنظمة على الإشراف على تحرير وتنظيم تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية وغيرها، كما تعمل المنظمة على تسوية المنازعات التجارية بين دول الأعضاء ومراجعة سياساتها التجارية.

[1] www.eeni.org.consulete le 17/05/2017

ثانيا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

هناك عدة تعاريف من بينها:

تمثل المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي حيث يعتبر مبدأ حرية التجارة هدفًا للمنظمة، فهي تقود حركة التجارة العالمية بهدف تسريع عملية العولمة.

جاء رمز المنظمة العالمية للتجارة OMC إختصارًا "Organisation mondial du commerce" ومن أهم تعاريفها[1]:

- المنظّمة العالمية للتجارة هي منظّمة ذات صفة قانونية مستقلّة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي.
- هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة.
- هي المؤسسة القانوني المعنية بالتجارة ما بين الأمم. وهي توفير الإلتزامات الأساسية وبالتالي تحدد دور الحكومات في إدارة وتنفيذ تشريعات وأنظمة التجارة المحلية، يتّخذ أعضاء المنظمة القرارات بالإجماع، وللمنظمة أمانة عامة مقرّها مدينة جنيف[2].
- تعرّف على أنّها منظمة إقتصادية عالمية النشاط ذات ششخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الإقتصاد العالمي الجديدعلى إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الإقتصادي العالمي[3].
- هي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكّل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف[4].

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظّمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والبنك الدولي في

[1] ناصر دادي عدون، ومتناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الإنظمام النتائج المترقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر2003 ،ص 57.

[2] موقع منظمة التجارة العالمية الإلكتروني:https://www.wto.prg .

[3] ناصر دادي عدون، ومتناوي محمد، **إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد3، جامعة شلف، 2004، ص67.

[4] **البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة**، نشرية السعودية 1997، ص8.

رسم وتوجيه السياسات والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي[1].

وتعرف منظمة التجارة العالمية بالإنجليزية world trade organisation (wto)، هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنّيف بسويسرا، مهمتها الأساسية ضمان الانسياب التجاري بأكبر قدر من السلالة والسير والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، حيث تضمّ 135 عضو من دول العالم[2].

كما تعرف منظمة التجارة العالمية على أنّها" منظّمة دولية تعمل على حريّة التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية[3]، من خلال جميع هذه التعاريف يمكن استخلاص تعريف شامل:

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنّها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث أنّه يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كلّ الأعضاء سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء.

أي أن هذه المنظمة لا تفوّض السلطة إلى مجلس الإدارة وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية فلا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلّا حكومات الأعضاء. والقرارات في هذه المنظمة تتم بمشاركة جميع الأعضاء وبما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **الغات وآليات منظمة التجارة العالمية (من الأورغواي لسيتل وحتى الدوحة)**، الدار الجامعية مصر 2005،ص 176.

[2] محمد عظيم وآخرون، **تأهيل الجزائر للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص : نقود و مالية، جامعة المدية، 2012.2011 ،ص23.

[3] سهيل حسن الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، موسوعة القانون الدولي الإسلامي،ج9،المنظمة الدولية الإسلامية، 2006، ص46.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

تعمل منظّمة التجارة العالمية على المساعدة في سريان وتدفّق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية وذلك وفق مجموعة من الأهداف التي تسهّل لها عملية تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، كما تقوم المنظمة على سبعة مبادئ بغرض إقامة نظام اقتصادي حر يقوم على مبدأ حريّة التجارة الدولية.

أولا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

لكل منظمة دولية مبادئها الخاصة بها تعمل من خلالها على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها والموضّحة فيما يلي:

1. مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية

يرمي هذا المبدأ أنّه في حالة إبرام أحد الطرفين المتعاهدين إنفاق مع دولة ثالثة تتضمّن معاملة أفضل من المعاملة المتّفق عليها في المعاهدة الأولى فإنّ أطرافها يستفيدون من المعاملة الأفضل، وتمّ النص عليه في كل من اتفاقيات التّجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية[1].

2. مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق

يهدف النظام التجاري العالمي المتعدّد الأطراف إلى التجسيد الفعلي لمبدأ حرية الدخول إلى الأسواق الوطنية، بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات وضمان المناخ التنافسي الملائم الذي يؤمّن حرية تدفق السّلع والخدمات إلى مختلف الأسواق والمناطق التجارية[2].

3. مبدأ الشفافية

وهذا المبدأ جديد جاء ليرسّخ من هدف حرية التجارة الدولية فلقد أتى كموجة للدول في معاملتها التجارية، لذا فإنّ الأعضاء يعترفون بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ قرارات حكومية في الأمور المتعلقة

[1] إبراهيم خليفة، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2006، ص 19.

[2] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بدون دار نشر العدد الأول، جامعة سطيف 2001، ص109.

بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات دول الأعضاء أو للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ومن ثم إقرارها مقترن بمبدأ الشفافية، ويأتي في مقدّمة هذه الاتفاقية تلك المتعلقة بالإغراق والحماية والاستثمار[1].

4. مبدأ عدم التمييز

تمّ إتّباع هذا المبدأ في المعاملة بين دولة وأخرى في التّجارة الدولية بحيث يخضع أعضاء المنظمة لمثل معاملة الدول الأولى بالرعاية[2]، كما تعرّضت المادة18 من الإتّفاقية العامة لمسألة الدعم الحكومي للتنمية الإقتصادية والحالات الإستثنائية لمبدأ الشفافية وذلك بفرض قيود كمية على واردات الدول النامية في الحالات التالية[3]:

- حاجة الدول النامية في حماية صناعاتها الوطنية الناشئة.
- حالة حدوث خلل في ميزان المدفوعات المترتّبة على تزايد الواردات.
- حالة إجراء إصلاحات هيكلية لدعم عمليات الإنتاج.

الإضافة إلى مبادئ أخرى نذكرها فيما يلي[4]:

أ. مبدأ مكافحة الإغراق:

تمّ إدخال إضافات هامة على المادة 6 من اتفاقية الجات المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق، وذلك بغرض ضبط معنى الإغراق ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق (أي فرق السعر).وتحديد قيمة الرسم المضاد للإغراق وتحديد مفهوم الصناعة المحلية التي تتضرّر من الإغراق، وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق، أستثنى هذا الاتفاق الإغراق بأقل من 2% في السعر وأقل من 3% في حجم الواردات حيث إعتبر الإغراق في هذه الحدود غير مضر بالمنتجين المحليين.

---

[1] مصطفى سلامة، **قواعد الغات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر1998، ص16.

[2] محفوظ لعشب، **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005-2010، ص 29.

[3] طاشت طاهر، **إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/02/14، ص ص 29.30.

[4] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، **آثار إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفائل والتشائم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الأغواط، عدد 2، ص52.

ب. مبدأ الحماية التجارية:

يعتبر النظام التجاري متعدد الأطراف بوجود حالات تتطلّب فرض الحماية، وهذا لحماية الأعضاء من الممارسات التجارية التي تؤثّر سلبًا على الأسواق الوطنية نتيجة تجاوز قواعد التجارة والإخلال بمناخ المنافسة التجارية الدولية.

ت. مبدأ المعاملة الوطنية:

وهو أن تعادل السلع المستوردة معاملة السلع المنتجة محليًا دون التمييز بين دولة وأخرى، أي الإلتزام بعدم اللجوء إلى فرض قيود غير تعريفية لحماية المنتج الوطني والتمييز بينه وبين ما يمثّله من المنتجات المستوردة[1]، ويأتي هذا المبدأ من أجل تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة وتلك الوطنية المماثلة، فالمنتجات المستوردة بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة يجب أن تلقى ذات المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة، فلا يتمّ فرض رسوم أو ضرائب على المنتجات المستوردة بذات المعاملة المقرّرة للمنتجات المحلية في نطاق القوانين واللوائح المؤثرة على البيع والشراء والنقل والتوزيع والإستخدام[2].

ث. مبدأ الخفض العام والتوالي للرسوم الجمركية وتثبيتها:

تعدّ الرسومك الجمركية من أهم العقبات التي تقف أمام إنسياب التجارة عبر الدول، لذا فإنّ من أهم مبادئ المنظمة العمل على تخفيضها المتوالي عبر جولات مفاوضات التجارة الدولية متعددة الأطراف، والإلتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلّا وفقًا لإجراءات محددة تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من الزيادة التعريفية[3].

[1] www.marefa.org. consulete le 17/05/2017

[2] **المادة الثالثة من إتّفاقية الجات، والمادة 9 من إتّفاقية مراكش**، 1994.

[3] عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1999، ص 35.

ثانيا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

يمكن ربط الأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها هذه المنظمة بالأسباب التي أدّت إلى ظهورها، وكما تمّ الإشارة إليه أعلاه فإنّ الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى الاتفاق بشأن إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، فأهداف هذه المنظمة تتمثل في النقاط التالية[1]:

1. إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:

وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتّباحث بشأن الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأنّ الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2. تحقيق التنمية:

من بين أهداف هذه المنظمة تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75% من مجموع الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

3. حل المنازعات بين دول الأعضاء:

إنّ التقليل من النزاعات بين دول الأعضاء وفضّها، وهو من أهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة للإشارة فإن هذه النزاعات كثيرًا ما كانت عائقًا أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقية الجات، بسبب غياب آلية خاصة لحلّها لذلك كان من الضروري إيجاد هذه الآلية الفعالة وذات القوة الرادعة للقضاء على هذه النزاعات التي عانت منها الدول النامية كثيرًا[2].

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الإنظمام النتائج المترقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003، ص ص 59-58.

[2] https://ar.wikipedia.org0.consulete le 17/05/2017

4. البحث عن آلية تواصل بين دول الأعضاء:

وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين دول الأعضاء عن طريق إلزامها بأخطار غيرها، بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، وذلك لأنّ المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين دول الأعضاء.

5. تقوية الاقتصاد العالمي:

من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها ممّا يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

6. تنفيذ إتفاقية الأوروغواي:

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية الأوروغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعّال من الناحية القانونية على خلاف الجات[1]، بالإضافة إلى أهداف أخرى تسعى المنظمة لتحقيقها [2]:

- توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التّجارية العالمية من خلال تحريرها وتنظيم آلياتها .
- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بهدف إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يعتمد على قوى السوق من خلال إزالة العوائق التي تواجه تدفقات حركة التجارة عبر الدول.
- زيادة معدّلات النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.
- توفير البيئة العالمية للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقًا لاتفاقيات الأورجواي.
- تسوية المنازعات التجارية في إطار هيئة تحت إشراف المنظمة.

من خلال هذه الأهداف يبدوا أنّ إنشاء هذه المنظمة سيحرر التجارة العالمية بشكل كبير، وستتمكن الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بالإضافة إلى القضاء على التجاوزات التي كانت تتعرّض لها

[1] ليث محمود حسن خطاطبة، **قضايا منظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على الأردن والدول العربية**، مقدمة إلى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية، الجامعة الأردنية، كلية: اللغات الأجنبية، 2011، ص7.

[2] عز الدين آدم ذو النون– وخالد حسن البيلي، **الآثار المتوقعة لإنظمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، العدد17، 2016، ص83.

الأولى من قبل الثانية، وكل ذلك بفضل جهاز حلّ النزاعات الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة[1].وبما أنّ هذه المنظمة هيأة حقيقية عكس إتّفاقية الجات التي هي عبارة عن إتّفاقية مؤقتة، فهي تتولى قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، خاصة في بعض المجالات التي لم يتم الإتفاق حولها بشكل نهائي[2].

المطلب الثالث: كيفية تسيير المنظمة.

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتحلّ محل اتفاقية الجات التي كانت تفتقر للأجهزة التميز المنظمات الدولية، ولتعمل على بلوغ جملة من الأهداف تمّت الإشارة إليها فيما سبق، وهي تصب كلها في اتجاه واحد وهو تحرير التجارة العالمية من كل العراقيل والقيود التي تقف في وجهها، ولأجل هذا الهدف أوكلت عدة مهام للمنظمة وأعطيت لها عدة صلاحيات لإجبار الأعضاء على احترام المبادئ الأساسية للاتفاقيات المتوصل إليها. لذلك فإنّ طريقة تسيير هذه المنظمة تتلاءم والأهداف المسطّرة لها بحيث يتمثل هذا الأخير في الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة الذي تقوم به بعدة وظائف في مجال التجارة الدولية، إذ تسهر على حماية المبادئ الأساسية للمعاملات التجارية التي تمّ الاتفاق بشأنها، وكذلك هيئة حل المنازعات على مستوى المنظمة العالمية للتجارة تتولى مهمة فضّ المنازعات التجارية، التي تنشب بين الدول الأعضاء وذلك في ضوء التفاهم الذي تمّ التوصل إليه بشأن القواعد والإجراءات الخاصة بفض المنازعات، وآلية مراجعة السياسات التجارية التي تعتبر الجهاز المسؤول عن مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وقد أنشأت لتكريس مبدأ الشفافية، إذ تقوم بالمراجعة الدورية للسياسات التجارية لمختلف الدول الأعضاء[3].

المبحث الثالث: وظائف وهيكل وآلية عمل المنظمة العالمية للتجارة.

جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع اتفاقية مراكش، وبعد انتهاء جولة الأورغواي، وتشمل المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الوظائف الأساسية التي تعمل بها في تسيير مختلف شؤونها، بالإضافة إلى الهيكل الذي يتكون من هيئات ولجان تقوم بتنظيمها والآلية التي تستخدمها المنظمة في اتخاذ مختلف قراراتها، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المطلبين التاليين:

[1] أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية**، القاهرة، 1996، ص 95.
[2] **دليل الأعمال إتّفاقيات منظمات التجارة العالمية، أمانة الكومنولث**، طبعة 01، 2000، ص 34.
[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 64.

المطلب الأول: وظائف وهيكل المنظمة العالمية للتجارة

تعمل المنظمة العالمية للتجارة وفق مجموعة من الوظائف الأساسية يتم من خلالها تولي مهام مختلفة والتي تكون بين مختلف دول الأعضاء والاتفاق عليها، كما تسيَّر منظمة التجارة العالمية وفق هيكل تنظيمي يوضّح لها جميع اللجان والهيئات الأساسية.

أولًا: وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

تتضمن نتائج جولة أوروغواي الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى المهام التالية[1]:

- الإشراف على تنفيذ الاتّفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المتعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروغواي، فضلًا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.
- متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتّفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتّفق عليها في إطار المنظمة.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

وعليه يمكن تلخيص وظائف المنظمة في النقاط التالية[2]:

- تسهل تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية الأربع، والتي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ولذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

---

[1] بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- تخصص:نقود ومالية، جامعة الجزائر-03، 2011، ص28.

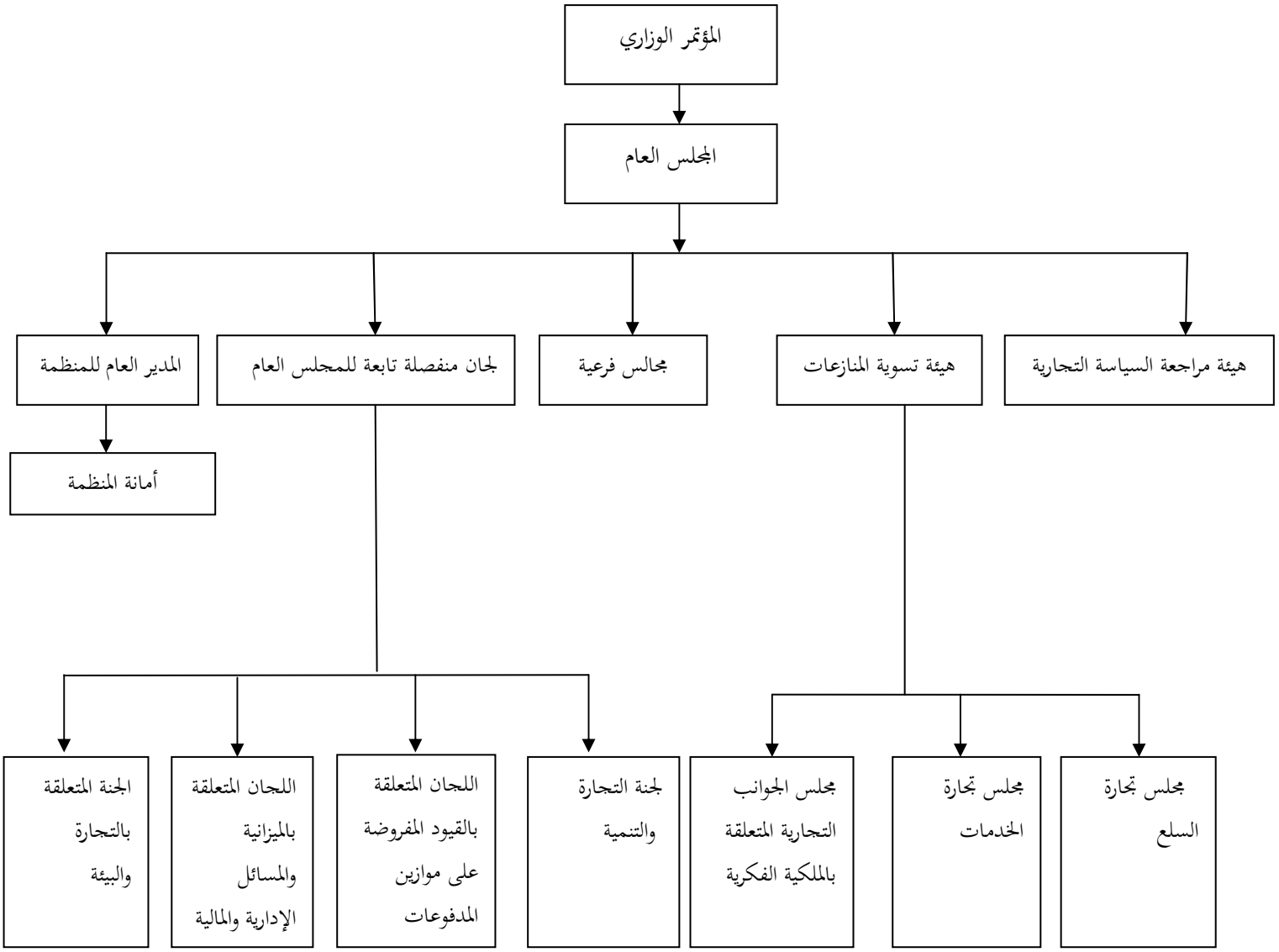
[2] عبد المطلب عبد المجيد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية- من الأوروغواي إلى سياتل حتى الدوحة**، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية،2005، ص20.

- الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.
- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، ومدى توافقها مع أحكام "الجات" وتعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.
- بقدر تحقيق قدر أكبر من التناسق في ضع السياسة الاقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له.

ثانيا: الهيكل التنظيمي

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منادي للمفاوضات متعددة الأطراف وقد أحيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية جولة الأورغواي ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية ما يلي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة



المصدر: بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- تخصص:نقود ومالية، جامعة الجزائر-03، 2011، ص25.

واستنادا إلى الهيكل التنظيمي نوضّح ما يلي:

- **المؤتمر الوزاري:**

يعتبر الجهة الرئاسية للمنظمة العالمية للتجارة، ويضمّ ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة كلّ سنتين على الأقل، ويضطلع المؤتمر بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، كما أنّ له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي بنص عليها أي من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف[1]، بالإضافة إلى مؤتمرات وزارية أخرى تتمثّل فيما يلي[2]:

- **المجلس العام:**

يتكوّن المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسبًا (يجتمع مرة كل شهر)، ويحلّ محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته. ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السّياسة التجارية التي يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، كما يشرف المجلس العام على المجالس النوعية الفرعية التابعة له وهي مجلس تجارة السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، حيث يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام، الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك.

- **هيئة مراجعة السياسة التجارية:**

تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام، وهي تتعلق بالسياسات والممارسة التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي.

[1] محمد الشريف منصوري، **إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الإقتصاد- تخصص: إدارة الأعمال، جامعة منتوري- قسنطينة، 2008-2009، ص27.

[2] بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص ص 23 .24.

- **هيئة تسوية المنازعات:**

هي من أهم الهيئات التي عالجت الاتفاقية أحكامها ونظّمت عدة قواعد خاصة تتبعها الهيئة، حينما تتعرض العلاقات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء لأي منازعات قد تنشأ بينها، لذلك فإنّ مهمة هذه الهيئة النظر في كافة المنازعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء نتيجة مخالفة أحدها النصوص للإتّفاقية الملزمة لكافة دول الأعضاء.

- **المجالس المتخصصة أو الفرعية:**

تتضمن مجلس تجارة السلع، مجلس تجارة الخدمات، مجلس الجوانب التّجارية المتعلقة بالملكية الفكرية، فهذه المجالس تقوم بالإشراف على سير الاتفاقيات المتعلقة بهذه المجالات الثلاثة السابقة، وعضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء بشرط أن يطلب العضو ذلك، وتنظّم هذه المجالس إجراءاتها بعد موافقة المجلس العام عليها.

- **اللجان المفصلة:**

هي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى ولكنّها تتّبع المجلس العام، وهي أربع لجان: لجنة التجارة والتنمية واللجنة المتعلقة بالقيود المفروضة على موازنة المدفوعات، واللجنة المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية والمالية، وأخيرًا اللجنة المتعلقة بالتجارة والبيئة، ويحدد مهام هذه اللجان المجلس العام بينما يختص المؤتمر الوزاري بإنشائها.

- **أمانة المنظمة:**

تمثل دورًا محوريًا في المنظمة، حيث أن مهمّتها القيام بجمع المسائل الإدارية للمنظمة، ويقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأسها، ويعاونه أربع مساعدين، كما يقوم المدير العام أيضًا بتعيين موظفي الأمانة ويحدد واجباتهم ومدة خدمتهم ويمارس المدير العام بعض الاختصاصات كوضع مشروع الميزانية السنوية للمنظمة، ويودع لديه وثائق الاتفاقات والتعديلات التي تطرأ عليها، ويتلقى الأخطاء الكتابية من أيّة دولة عضو ترغب في الانسحاب من المنظمة.

وللأمانة دور مهم في مساعدة هيئة تسوية المنازعات، وتقديم الدعم الفني والمشورة القانونية لها، ويتمتّع جميع موظفي الأمانة بكافة الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفي المنظمات الدولية، ولا يجوز للمدير العام والموظفين أن يقبلوا أو يسعوا لتلقي أي تعليمات من أية حكومة أو جهة أخرى خارج المنظم.

المطلب الثاني: آلية اتخاذ القرارات في المنظمة العالمية للتجارة

يعتمد اتخاذ القرار في الغالب في المنظمة العالمية للتجارة على التشاؤم وتوافق الآراء في تطبيقها أو تسييرها، وعلى الرغم من إمكانية اللجوء إلى استخدام التصويت في حالة عدم التوصل إلى توافق الآراء إلّا أنّ استخدامه في الواقع نادر، وفي حالة التصويت فهو يقوم على مبدأ صوت كل عضو، بحيث تعتمد على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة من تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بحيث تتمثل هذه الآليات التي تعتمد عليها المنظمة فيما يلي:

1. آلية صنع القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة:

بحيث يتم في هذه الآلية صياغة القرارات في المنظمة عن طريق إجماع الآراء، وفي حالة عدم الحصول على الإجماع هنا يتم اللجوء إلى التصويت على القرارات وذلك باعتباره العرف السائد، كما يمكن لأيّ دولة عضو بأن تقدم اقتراح أو تعديل لأيّ فقرة إلى المؤتمر الوزاري، بحيث يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم، وهذا ما يجعل المنظمة تتميز عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية صنع القرار والتصويت، وتوجد أربع أساليب تصويتية لاتخاذ القرارات في المنظمة تتمثل في: توافق الآراء، أسلوب الأغلبية، أغلبية الثلاثة أرباع وأخيرًا أغلبية الثلثين[1].

2. آلية فضّ النزاعات:

تعتبر هذه الأخيرة في المنظمة الآلية الأكثر فعالية، بحيث أنّها كانت في ظلّ سكرتارية الجات تتسم بالقصور وعدم الفعالية، وفي ظل المنظمة العالمية للتجارة تهدف هذه الآلية إلى ضمان التوصل إلى إيجابي للنزاع التجاري ويكون هذا الحل مقبول لطرفي النزاع بحيث يجب إنشاء جهاز لفض النزاعات وتكون مهمته الأساسية هو إدارة

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 217،218.

القواعد و الإجراءات الخاصة بالتحكيم واعتماد التقارير والتوصيات، حيث أن الدول النامية لعبت دورا رئيسيا في التوصل لصياغة مجموعة متكاملة من المبادئ التي تحكم عمل آلية تسوية المنازعات التجارية[1].

3. آلية مراجعة السياسات التجارية:

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة جهاز دائم لمراجعة السياسات التجارية بعدما كانت مؤقتة، بحيث يقوم هذا الجهاز بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية، ولتحقيق ذلك يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز وتتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية وذلك للقيام بعملية المراجعة، وتهدف هذه الآلية إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف[2]، وتفاصيل القرار في المنظمة العالمية للتجارة مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم:(2-1): آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة.

قاعدة اتخاذ القرارات	نوع القضايا
1. قاعدة الإجماع	التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة مثل عدم التمييز.
2. قاعدة أغلبية ثلاثية أرباع	التفسيرات للمود واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة واتخاذ القرارات بشأن الإعفاءات من التزامات الأعضاء.
3. قاعدة أغلبية الثلثين	في القرارات المتعلقة بالمسائل الأخرى غير تلك المتعلقة بالمبادئ العامة أو إجراءات الإنظمام.
4. التوافق العام	في المسائل التي لم يرد فيها نص على قاعدة اتخاذ القرار.

المصدر: خزندار وردة، **تأثير إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية،** مذكرة وكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية فرع: التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة،2012.2011، ص16.

[1] عبد المطلب عبد المجيد،مرجع سبق ذكره، ص ص،220-221.

[2] بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص30.

المبحث الثالث: مؤتمرات المنظمة وآثارها

لقد نشأت المنظمة العالمية للتجارة، لغرض الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية التي تم التوصل إليها خلال جولة الأورغواي والعمل على تنظيم التجارة الدولية بين دول الأعضاء، ومن خلا قيام هذه المنظمة بنشاطها والعمل على إنجاز المهام الموكلة إليها، تم تحقيق عدة إنجازات في مجال المبادلات التجارية الدولية، وهي تتعلق بتحرير التجارة الدولية بالدرجة الأولى ومن خلال هذا المبحث سنحاول تقييم أهم المؤتمرات الإنجازات والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية

منذ بدأ المنظمة انعقدت عدة مؤتمرات دولية في إطارها لبحث المسائل التجارية الدولية و تحقيق الأهداف المعلنة، و يمكن سرد هذه المؤتمرات على النحو التالي[1]:

1. المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة(09-13 ديسمبر 1996)

عقد الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سنغافورة بحضور 12 دولة، وكانت المفاوضات المكثفة خلال فترة انعقاده حدث بارز ومميز مقارنة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى.واشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة الخارجية والمالية والزراعية وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في يناير 1995.

وكان الهدف الرئيسي في عقد المؤتمر، هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في منضمة التجارة العالمية للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة وكذا تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، كما تناول مؤتمر سنغافورة عدة قضايا وموضوعات هامة من بينها:

- التجارة والبيئة.
- العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة.
- إجراءات تسهيل التجارة.
- العلاقة بين التجارة والاستثمار.

[1] بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص 38-45.

- الشفافية في المشتريات الحكومية.

وهذه الموضوعات تم طرحها من طرف الدول المتقدمة وفي مقدمتها الملايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ومعظم هذه المؤتمرات تمس المصالح الاقتصادية للدول النامية لقد خرجت الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر سنغافورة بالنتائج التالية:

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.
- استمرار قيام لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- رفض استخدام معايير العمل كأداة حماية وتفويض منظمة العمل الدولية في بحث هذا الموضوع.
- إعطاء أولية لتنفيذ الجات لاتفاقية منظمة التجارة العالمية والالتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار.
- وضع عدد من الإجراءات الخاصة لتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نمو نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية، وعدم قدرتها على الوفاء بكل الالتزامات الخاصة بها نظرا لظروفها الخاصة.
- وضع موضوعات عمل لدراسة الموضوعات التي أثارت جدلا بين الدول المتقدمة والدول النامية من أجل تجسيدها على شكل اتفاقيات متعددة الأطراف.

وقد جاء إعلان سنغافورة بمثابة محاولة للتوفيق بين الاقتراحات المتقدمة من الدول المتقدمة والتي تحمل في طياتها أثار سلبية كبيرة على الدول النامية ومصالحها، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات حيث تقف حائلا دون انطلاق الدول النامية نحو تصريف منتجاتها وزيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة.

2. المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف(18-20 ماي 1998)

عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف بسويسرا، حيث سعى غلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها: مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة أوروغواي 1994،

والاقتراب من مشاكل التطبيق والبحث عن الحلول لها، بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، ويضاف إلى تلك الأهداف طرح موضوعات جديدة للمناقشة ومن أهمها:

- موضوع التجارة الإلكترونية.
- بحث مدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- بحث الشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة.
- موضوع التجارة والمديونية.
- نقل التكنولوجيا، التجارة والتمويل.
- أخيرا خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.

وفي ضوء المواقف المختلفة للدول المشاركة في المؤتمر تضمن إعلان جينيف النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقية التي أسفرت عنها جولة أوروغواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل.
- تقييم كل اتفاقية على حدي والأخذ بعين الاعتبار كل أهداف الاتفاقيات.
- رفض طرح موضوع معايير العمل نهائيا.
- تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بإعداد برنامج المفاوضات المتفق مسبقا على إجرائها في اتفاقيات جولة أوروغواي والمتعلقة بالزراعة والخدمات، مراجعة تنفيذ الاتفاقيات لجولة أوروغواي، وإعداد التوصيات بشأن موضوعات جديدة تقترحها الدول الأعضاء للتفاوض بشأنها.

3. المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل (30 نوفمبر–30 ديسمبر 1999)

انعقد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بمدينة سياتل الأمريكية بعد خمس سنوات من ظهور المنظمة العالمية للتجارة، وهذا الانعقاد تم في ظروف جديدة تختلف جذريا عن الظروف التي انعقدت فيها المؤتمرات السابقة لمنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى بروز ممارسات تجارية جديدة غيرت وتيرة وطبيعة التجارة، من بينها الدور التنموي للتجارة الإلكترونية، بأنواعها المختلفة التي تجري بين أصحاب الشركات والأعمال، أو بين الشركات والحكومات أو غيرها، ومن بين الظروف الاقتصادية التي أدت إلى انعقاد هذا المؤتمر مثلا الأزمة

المالية العالمية سنة 1997(جنوب شرق أسيا)، كذلك تراجع عملية التنمية على المستوى العالمي (انخفاض معدل النمو الاقتصادي و معدلات نمو التجارة العالمية)، بالإضافة إلى ظروف أخرى، كما سعى هذا المؤتمر إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- وضع قواعد أقوى للنظام التجاري والمتعدد الأطراف للاستغلال الأمثل لفوائد تحرير التجارة.
- إعطاء الدور التنموي للمنظمة وقدرتها على اتخاذ إجراءات خاصة لتنمية الدول الأعضاء وخاصة الدول الأقل نموا.
- إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي وعلى الأخص الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات.
- مراجعة أعمال المنظمة العالمية للتجارة وإصدار تقرير الأداء للفترة السابقة، مع تقييم الوضع الحالي للعلاقات الدولية التجارية، ومحاولة رسم دور المنظمة مستقبلا.

ولكن هذا المؤتمر فشل و يعود هذا لمجموعة من الأسباب أهمها:

- فشل سياتل لأنه أهدر توازن المصالح بين الدول الفقيرة اقتصاديا، تجاريا، زراعيا وصناعيا.
- عدم توافر الإعداد الجيد والخبرة لدى إدارة المنظمة لتعد المؤتمر إعدادا جيدا لكيفية مواجهة هذه التناقضات أن هناك العديد من المؤشرات التي كانت تدعوها إلى توقع تفجر هذه القضايا الساخنة.
- الرغبة في عدم فتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات من دول العالم الأخرى، ومحاولة استخدام هذه المسألة كأداة ضغط على الآخرين لقبول المطالب الأمريكية.
- التناقض بين الدول المتقدمة ذاتها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي حول قضايا تحرير القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أسباب أخرى.

4. المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة(90-14 نوفمبر 2001):

يعتبر مؤتمر الدوحة هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية و الذي عقد بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة، حيث أسفر هذا المؤتمر عن صدور إعلان ختامي بمثل انطلاقة لجولة مفاوضات جديدة، إلا أن الإعلان جاء في مجمله مؤيدا لوجهة النظر الغربية ولم يحقق طموحات الدول النامية إلا في أحد الحدود مثل:

أ. بالنسبة للدول النامية:

- تعديل بعض شروط اتفاقيات الدعم و الإغراق من خلال التفاوض إلى الأفضل.
- حصول الدول النامية على بعض المرونة فيما يخص حماية الصحة العامة.

ب. بالنسبة للدول المتقدمة:

- إدخال موضوعات جديدة للتفاوض مثل: خفض التعريفة على المنتجات الصناعية، الدعم الزراعي تيسير الزراعة.
- الإبقاء على الفقرة الخاصة بانتقال العمالة.

ويتبين من هذه النتائج أن الأوضاع غير متوازنة داخل المنظمة، وبالرغم من أن الدول النامية تمثل الأغلبية العظمى من مجموع الدول الأعضاء إلا أن ممارسات الدول المتقدمة والضغوط التي تبدلها تنعكس سلبا على أوضاع الدول النامية.

5. المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون (10-14 سبتمبر 2003):

انعقد هذا المؤتمر بمدينة كانكون المكسيكية وهو المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة والذي يعتبر امتدادا لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات، وقد جاء هذا المؤتمر لمواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة والعمل على تكريسها ميدانيا، والخروج باتفاق يوحد نظرة الدول الأعضاء خصوصا في بعض القضايا الهامة والشائكة ولكن هذا المؤتمر خطي بالفشل، ويعود هذا لمجموعة من الأسباب يمكن حصرها في سببين رئيسيين هما:

- الاختلال الكبير في الرؤى بين الدول المتقدمة والدول النامية حول جدول الأعمال، خصوصا الملف الزراعي وما يسمى بقضايا سنغافورة.
- ظهور مجموعات من الدول النامية تتقدمها مجموعة العشرين وتبنيها للملف الزراعي والملفات الأخرى.

بعد المناقشات الحادة التي ميزت الاجتماع خلص المجتمعون وخاصة الدول العربية إلى نتائج هامة جاءت على شكل توصيات أو جزها فيما يلي:

- العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية لتسهيل التبادلات التجارية.

- الإسراع في استكمال إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية.
- دعم المؤسسات المالية العربية لأبحاث منظمة الأسكو الساعية لتحديد أثر النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف على الدول العربية في مجالات الزراعة و الملكية الفكرية وغيرها.

وقد تضمن البيان الوزاري لمؤتمر كانكون ما يلي:

- استقبال الكمبودج والنيبال كأول دولتين أقل نموا تنضمان للمنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها.
- لقد عمل كل المشاركين بجدية وبصورة بناءة من أجل التقدم كما هو مطلوب في إطار جولات الدوحة، وعليه فقد تم التوصل إلى عدة إنجازات ملموسة.
- مواصلة العمل حول القضايا العالقة.
- التأكد مرة أخرى على القرارات والبيانات المتخذة في الدوحة وتكرار الالتزام بالعمل والوفاء ميدانيا.

6. المؤتمر الوزاري السادس بهونج كونج (13–18 ديسمبر 2005)

تم انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج الصينية، وتم في هذا الاجتماع المناقشة و التركيز على خمس موضوعات أساسية سبق تحديدها من قبل عدد من الوزراء في اجتماعهم في دافوس جانفي 2005، وهذه الموضوعات ترتكز على: الزراعة، القطن، والنفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعية، الدعم الداخلي، فتح أسواق الخدمات، تسهيل التجارة، التركيز على البعد التنموي، ويمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية:

- إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2003.
- البقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزلندا.
- إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97% على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من سنة 2008.
- رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.

ومنه نستخلص أن هذا المؤتمر لم يأتي بالجديد و بقيت كل أمال الدول النامية في تنفيذ قرارات مؤتمر الدوحة الذي يشكل اتفاق الحد الأدنى بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

المطلب الثاني: تقييم المنظمة العالمية للتجارة

يتم تقييم المنظمة العالمية للتجارة من خلال مختلف الآثار المترتبة عنها وتكون هذه الأخيرة لها آثار سلبية وإيجابية تؤثر على مختلف دول الأعضاء وخاصة منها الدول النامية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف الآثار التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة والمتمثلة فيما يلي:

أولا: إيجابيات وسلبيات المنظمة العالمية للتجارة.

1. إيجابيات:

ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

- المنظمة تساهم في ترقية السلم.
- الخلافات تعالج بطريقة بنّاءة.
- القواعد تجعل الحياة سهلة لكل واحد.
- تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة.
- توسع تشكيلية المنتجات و النوعيات المقترحة.
- التجارة تزيد من الدخل.
- التجارة تنعش النمو الاقتصادي.
- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.
- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.
- تعطي أكثر تأكيد و أكثر شفافية للتبادلات التجارية.

2. سلبيات:

ويمكن حصرها فيما يلي[2]:

[1] Dix avantages du système commercial de l' OMC, publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000;P 01.
[2] Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 ; P 01

- المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.
- المنظمة تطالي بالتبادل الحر مهما كان الثمن.
- المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية.
- المصالح التجارية فوق حماية المحيط.
- المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية والصحة.
- المنظمة تحطم مناصب الشغل وتعمق الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية.
- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.
- المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.
- المنظمة غير ديمقراطية.
- البلدان الضعيفة تواجه قيود للانضمام إلى المنظمة.

ثانيا: الآثار الإيجابية والسلبية للمنظمة على الدول النامية.

هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية نوجزها فيما يلي:

1. الآثار الإيجابية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ. انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية:

ويشير ذلك إلى أن تخفيض الحواجز الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، وبالتالي زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم دول العالم خاصة في الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني في الوقت الراهن ركودا حادا، فالتقديرات الأولية تشير إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو 300مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية من خلال تنفيذ الاتفاقيات، فإذا ما كانت هذه التقديرات صحيحة فإن هذا يعني أن تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج الدول الصناعية من حالة الركود التي تعانيها منذ بداية التسعينات سيعود بالفائدة على الدول النامية، حيث أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يعتبر

عاملا هاما في زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية، فكلما زادت معدلات النمو فى الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية[1].

ب. زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة:

ويتم ذلك من خلال مختلف الإجراءات التي تتيح إمكانيات أكبر لصادرات الدول النامية التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة من خلال النفاد إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا، مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين وكذلك إلغاءها لحصص وارداتها[2]، ونجد أن الدول المتقدمة على الرغم من تخفيض القيود الجمركية على وارداتها إلا أنها عادت إلى استخدام القيود الجمركية غير التعريفية، من بينها التقيد باختيار الصادرات وإجراءات الإغراق بما يعكس ذلك على صادرات الدول النامية والذي يمكن التوصل إليه، وهو إتاحة وضع نسبي أفضل للدول النامية في النفاد إلى الأسواق العالمية إلا أن هذا لم يكن وذلك لاستخدام الدول المتقدمة للإجراءات الرمادية لحماية إنتاجها المحلي والحد من صادرات الدول النامية.

لذا أتاحت الاتفاقية للدول النامية إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم، ولذلك نجد أغلب الدول النامية أزالت الحواجز الجمركية على وارداتها لتصبح أكثر تحررا في سياساتها التجارية، وهذا نتيجة تطبيق برنامج التكيف وقد حصلت الدول النامية على التزام من طرف الدول المتقدمة الصناعية بالسعي نحو التحرير التدريجي، والذي يمكن من النفاد إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية[3].

ت. انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية:

ويتضمن هذا الأخير إلى وجود بعض البنود تتمثل فيما يلي:

[1] بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[2] مراد عبد الفتاح، **شرح اتفاقيات الغات**، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر1996، ص 506.
[3] بن عيسى شافية ، مرجع سبق ذكره، ص48.

- تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي، يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وكذلك معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة، ومن ثمة استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.
- قد يكون إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة، فارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.
- كما أن تحرير التجارة والخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات عديدة، مثل خدمات المكاتب الاستثمارية فانخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية سيشجع المكاتب الاستثمارية العالمية على الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب[1].

ث. زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية:

وقامت اتفاقية الغات الأخيرة على زيادة المنافسة بين دول العالم وما تؤدى إليه من ضرورة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية وكذلك الاحتفاظ بالسوق المحلي والحصول على حصة في الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض عليها تكييف إقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي، ومازال أمام السلطات الاقتصادية بالدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس[2].

2. الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية:

وتتمثل مختلف الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية في النقاط التالية[3]:

[1] سليمان المندري، وبتصرف، **السوق العربية فى عصر العولمة**، بدون طبعة، مكتبة مدبولي القاهرة 1999، ص 211.
[2] بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص49.
[3] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.
- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة أو زيادة الضرائب مما قد يزيد من تكاليف الإنتاج.
- تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس و المستويات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.
- الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما يؤدى إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

ورغم ذلك يمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من منظمة التجارة العالمية إذا ما أحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد.

خلاصة الفصل:

يتّضح لنا من خلال هذا الفصل أن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، كما أن المنظمة العالمية للتجارة جاءت بأجهزة وآليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الغات، هذه الآليات تضمن لها القوة والفعالية والصرامة لإجبار جميع دول الأعضاء بها المنظمة، وللسهر على حماية حقوق جميع دول الأعضاء وهذا ما ساعد وحفز الكثير من الدول النامية على الإنظمام إليها، من جهة أخرى فقد أعطت معاملة تفضيلية للدول النامية والأقل نموا، بمنحها الحق في الاستفادة من الاستثناءات من قواعدها الأساسية.كما أن لهذه المنظمة دورا أساسيا تلعبه في توجيه الاقتصاد العالمي حيث أنها تعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والنتيجة المحققة من كل ذلك هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام، كما تسببت سياسة المنظمة العالمية للتجارة في انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية وتسببت أيضا سياسة المنظمة في تضييق الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، كما ظهرت احتجاجات معارضة للمنظمة العالمية للتجارة، ونظرا لأهمية هذه المنظمة ومكانتها وبسبب ما توفره من حماية لجميع لدول الأعضاء بها، فقد ازداد عدد أعضائها ليصل إلى 144 دولة إلى يومنا هذا وقد قررت الجزائر الإنظمام إلى هذه المنظمة وذلك بإتباعها عدة إجراءات وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

ملف إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي

تمهيد:

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا توجد شروط محددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام لها خصوصياتها، وغالبًا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام،كما أن كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الGATT عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة « Recommandation » في 18 نوفمبر 1960، وبعد ذلك بخمس سنوات، وبالضبط في مارس 1965 قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، بتطبيق المادة 26 الفقرة " ج " الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة. كما أنّ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول بل هو أمر اختياري تختاره الدولة وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، والجزائر كغيرها من الدول النامية ترغب في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وطلب العضوية منها، رغبتا منها في تحسين و تطوير قطاعاتها الحساسة، وللرفع من المستوى المعيشي لأبنائها، وللاستفادة من الامتيازات والفرص التي تقدمها المنظمة للبلدان النامية، خاصة وأن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي، بهدف عصرنه الجهاز الإنتاجي وتطويره مع التحولات العالمية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.
- **المبحث الثاني**: وضعية الجزائر وآثار إنظمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- **المبحث الثالث**: التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري في ضلّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر الجزائر من الدول التي ترغب في تحسين وتطوير قطاعاتها الحساسة، للرفع من المستوى المعيشي لأبنائها، وهو ما جعلها ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من الامتيازات والفرص التي تقدمها المنظمة للبلدان النامية.

المطلب الأول: إجراءات ومراحل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

إن طلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان قناعة منها بأن الانضمام إليها سيتيح لها فرصة أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره خاصة وأن الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية وتغيرات جذرية بما يتلاءم مع شروط الانضمام إليها[1].

أولا: الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتسهيل عملية الانضمام

قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لتسهيل وتسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل فيما يلي[2]:

- وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد إستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة.
- تجديد الطاقة الفكرية البشرية، التي تتحكم في الإدارة الجزائرية، وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير.
- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية، والعمل على تنمية طاقة التصدير.
- تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط و المساومة، أي الرشوة والتمييز.
- وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام، بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبرات الجزائريين المفاوضين، لأن الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري التمسك به، هو حماية المنتج الوطني.

[1] تصريح نور الدين بوكروح، مرجع سبق ذكره.
[2] ناصر دادي عدون، ومتناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية، والعمل على تنمية طاقة التصدير.
- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.
- التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإهمال القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى، مع الاستقلالية في التسيير.
- تعديل المنظومة القانونية: إنّ هذا التعديل سوف يساعد في تسهيل عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على وضع أمر رئاسي في أوت 2001 يتضمن قانون الإستثمار[1]، وكذلك قدّمت الجزائر إلتزامًا بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات وتصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وذلك قبل 2013[2].

ثانيا: مراحل المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام، والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، والسياسة التجارية للبلاد، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة والتي مرت بعدة مراحل وهي كالتالي[3]:

- **المرحلة الأولى: 1996-1998:**

انطلقت أول جولة للمفاوضات سنة 1996 مباشرة بعد تقديم المذكرة، وأثناء المفاوضات متعددة الأطراف تلقت الجزائر العديد من الأسئلة من عدة دول وكانت الإجابة عليها بشكل كتابي، وقد كان أوّل لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة يوم 16-17 فيفري 1997، وقدمت الإجابة عن الأسئلة، كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة وبلغ مجموع هذه الأسئلة المطروحة على الجزائر أكثر من 500 سؤال.

[1] جريدة اليوم الصادرة بتاريخ 2002/06/12.
[2] تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الامة، بتاريخ2002/09/09.
[3] عائشة العانز، **الآثار المحتملة من إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص:تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخظر بالوادي، 2014-2015، ص 36-38.

- **المرحلة الثانية: 2000-2002:**

تم الشروع في المفاوضات للجولة الثانية في 2000، من خلال الأسئلة المطروحة والملاحظات المقدمة عملت الجزائر على تعديل سياستها وفق ما هو ساري في المنظمة، وفعلاً قدمت الجزائر مذكرة معدلة في 2001، تضمنت أهم الإصلاحات التي قامت بها، وفي جانفي 2002، استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة ووجهت عدة اتفاقيات للجزائر لعدم مطابقة عدة قوانين مع تلك المعتمدة لدى المنظمة العالمية للتجارة، فقامت الجزائر بتعديل هذه الملفات، وفي 29 أفريل 2002 بدأت المفاوضات في جنيف إلى غاية 07 ماي 2002.

- **المرحلة الثالثة: أكتوبر 2002:**

تم انطلاق مفاوضات جديدة بين الطرفين إبتداءا من 31 أكتوبر 2002، وهي عبارة عن مفاوضات ثنائية الأطراف تمّت مع 43 دولة.

- **المرحلة الرابعة:**

بدأت في 28 نوفمبر 2003 بجنيف بوفد جزائري يتكون من 28 عضوا، يرأسه وزير التجارة، وقد تمّت محادثات متعلقة بالفلاحة والتطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

- **المرحلة الخامسة: 17 جانفي2008:**

قام فريق عمل المنظمة العالمية للتجارة بمراجعة مشروع التقرير النهائي، واعترف بالمجهودات التي بذلتها الجزائر فيما يتعلق بإصلاح منظومتها التجارية لجعلها أكثر توافقا مع قواعد المنظمة، فقد قامت الجزائر في هذا السياق بسن عدة قوانين، خصّت كل من العوائق التقنية للتجارة، والتدابير الصحية المتعلقة بالصحة الحيوانية، الملكية الفكرية، سياسة الأسعار، التقييم الجمركي، استيراد المنتجات الدوائية والمشروبات الكحولية، وتصدير لحوم البقر والضأن 163.

ووصلت الجزائر مفاوضات الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وخلال الاجتماع الأخير الذي انعقد في شهر مارس 2014 بجنيف سويسرا أشاد أعضاء المنظمة بجهود الجزائر المبذولة للإنظمام وهذا ما أكّده وزير التجارة

"عمارة بن يونس" في شهر ماي 2014 على أن مهمة تسريع مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ولقد بلغ مسار انضمامها مرحلة النضج حسب رأي رئيس فوج العامل المكلف بانضمام الجزائر، وفي ظلّ إطار مساعي الانضمام عقدت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية منها مع الأرجنتين في مجال تجارة السلع، ووقعت اتفاقيات متشابهة مع كل من كوبا لأوروغواي والبرازيل وسويسرا ومن المحتمل أن يصل المسار الجزائري إلى الانضمام مرحلته الأخيرة في السنوات القادمة.

المطلب الثاني: مزايا وأهداف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

إنّ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريًا على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصًا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ممّا لو بقيت خارجها، خاصة وأنّ الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي بهدف عصرنه الجهاز الإنتاجي[1].

أولا: مزايا الانضمام

إنّ انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة حسب وزير التجارة السابق، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط الأساسية التالية:

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الزراعة، والذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد المعني[2].
- يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.
- يمكن فرض شرط إستعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أنّ هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

[1] ناصر دادي، مرجع سبق ذكره، ص 71 .
[2] جلاطوجيلالي، تقرير حول تحديات وروهونات الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، المجلس الشعبي الوطني، 2011، ص 9.

- حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة على المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعًا ما، وكذلك مدّة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات بدلًا من 6 سنوات للدول المتقدمة[1].

ثانيا: الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة، إلاّ بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة أنّ شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها ما يلي[2]:

1. إنعاش الاقتصاد الوطني:

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، ممّا ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج.

وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة ، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

2. تحفيز وتشجيع الإستثمارات:

إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب حيث أنّ قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب

[1] دليل الأعمال إلى إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره.
[2] عائشة العانز، مرجع سبق ذكره، ص ص 40،41.

والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، إلّا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001، تم تجسيد 10% منها فقط وبالتالي فإنّ انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودين عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.

3. مسايرة التجارة الدولية:

يتميّز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإنّ لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية. ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستورد صافي الغذاء والتجارة الخارجية تلعب دورًا فعالًا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

4. الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

إنّ المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها. والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

5. البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة:

إنّ أثر النظام الجديد للتجارة العالمية ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجابًا وسلبًا بدرجة مختلفة. ومنذ ظهور المنظمة إلى حيز الوجود وحتى نهاية 2002 إنظمت15 دولة جديدة إليها، وتوجد 28 دولة جديدة تريد الإنظمام إليها من بينها الجزائر، بالإضافة إلى أن هناك 40 دولة إفريقية عضوة في المنظمة وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الدول النامية أعضاء في المنظمة[1].

6. التأكيد على إرادة الجزائر في الإنفتاح على التجارة العالمية:

وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة الخارجية، والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقيتها خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية، وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية[2].

المطلب الثالث: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية[3].

1. الشروط الموضوعية:

على الدولة التي تزيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأوروجواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994 وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به.
- تكييف التشريعات الداخلية وفقاً لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.

---

[1] حاج يوسف سارة أم الخير،**إنعكاسات إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكر مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر فى العلوم التجارية، فرع: تسويق وتجارة دولية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-2014-2015، ص31.

[2] بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتّفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث الإقتصادي العدد 1،2013، جامعة البليدة، ص162.

[3] جميلة جوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري فى ظل السعي للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، جامعة الجزائر 3،آلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث: العدد 11، 2012، ص227.

- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية.
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

2. الشروط الشكلية:

تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:

- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب و تحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط و توفيرها لدى مقدم طلب الإنظمام.
- الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- يتم قبول الإنظمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل.

المبحث الثاني: وضعية الجزائر وآثار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يتم الإنظمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة إنظمام لها خصوصياتها وغالباً ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد للإنظمام، والجزائر كغيرها من الدول المتعاقدة في الإتفاقية فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة وهذا ما سنحاول تسليط الضوء على الوضعية التي آلت الجزائر الإنظمام للمنظمة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: وضعية الجزائر بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة

يتم الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة بإتّباع عدة إجراءات وبخطوات متسلسلة، حيث لا توجد شروط محددة مسبقة لذلك بل الانضمام إليها عن طريق التفاوض مع أعضاءها، لأن كل حالة إنظمام لها خصوصيتها وكذا وضعية الدولة التي تريد الإنظمام إليها ولكن غالبًا يتم الحصول على العضوية في هذه المنظمة بعد عدة جولات من المفاوضات وذلك بسبب عدم وجود معايير محددة للانضمام من أجل التنازل عن بعض حقوقها التي أقرّتها لها جولة الأورغواي، وفي هذا الإطار بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فى نهاية أفريل1987 عند إبلاغ سكرتارية الغات بنيتها في الانخراط والتعاقد معها وعند بدء عمل

المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفى 1995، ثم الإتفاق بين الجزائر ودول الأعضاء المتعاقدين في الغات الذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين في المنظمة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك في 30 جانفي1995 لتبدأ مرحلة الإنظمام وفق الإجراءات التالية[1]:

1. تقديم طلب الانضمام:

بعدما تمّ تحويل ملف الانضمام من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تمّ إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، حيث كلف الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2. تقديم مذكرة السياسة التجارية:

تحتوي مذكرّة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على العناصر الأساسية التالية:

- مقدمة: حيث تحتوي على بيانات على الأهداف العامة للانضمام، التي تتبعه الدول الراغبة في العضوية في سياساتها التجارية، والعلاقات بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.
- البيان الإقتصادي، السياسات الإقتصادية والتجارة العالمية.
- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.
- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.
- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.
- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والإستثمار فى ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص ص 227،228.

بالنسبة للجزائر:

فقد قدّمت مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05جوان 1996م، وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية:

- شرح الخطوط العريضة للسياسة الإقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الإقتصادي، والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة إقتصاد السوق.
- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، حيث تمّ التطرق إلى تقييم الصلاحيات مابين السلطات التنفيذية والقانونية والتشريعية، التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.
- شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات، في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف وتوجهات السلطة العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلنا الصناعية، وفي المجال الزراعي، حيث أنّ هدفنا الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي والردّ على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثاني: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغيرات وآليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الإنعزال[1].

أولا: أهم الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سوف يكون له آثار سلبية أكثر منها إيجابية خاصة على المدى القصير. نذكرها كما يلي:

[1] زغيب شهرزاد ،عيساوي ليلى، **أفاق إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيظر بسكرة، العدد الرابع- ماي 2003، ص ص 90،91.

1. الآثار السلبية:

تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

- ستتكبد الخزينة العمومية خسائر فادحة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات نظرًا لأن أكثر من 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية ممّا يفترض إتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيض من حجم هذه الخسائر كتوسيع الوعاء الضريبي.
- تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاؤها كليا على مدى 10 سنوات سيؤدي لا محالة إلى الرفع من مستوى الإستيراد على حساب التصدير، لأنّ صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو أوروبا تكاد تكون منعدمة (بلغ معدلها3.18% مقابل 623 مليون دولار)، ممّا يستدعي تفكيكا من طرف واحد كون السوق الجزائري سوق تكون مفتوحة على المنتوجات الأوروبية ولا تستقبل نظيرتها الأوروبية أي منتجات صناعية جزائرية باعتبارها للتنافسية في الظرف الحالي.
- فتح أسواقنا أمام المنتوج الأوروبي المتميز بالجودة العالية سيكون على حساب المنتوج المحلي الذي بلا شكّ لن يصمد أمام منافس قوي ممّا يدفع عدداً كبيراً من مؤسساتنا الوطنية لغلق أبوابها وتسريح عمالها مما يؤثر سلباً على الأوضاع أكثر 37%سنة 2010، حسب توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
- باعتبار الجزائر بلداً يتميز بالتبعية الغذائية (أكثر من 24.41%من وارداتها مواد غذائية) فإن توسيع نطاق تحرير المبادلات حسب اتفاقية الجات الجديدة مع تخفيض الإعانات الرسمية المتقدمة على هذه المواد سيرفع من تكلفة فاتورة الواردات الغذائية وخاصة بالنسبة للمواد التي تحتل نصيب الأسد في واردات (كالحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر والقهوة... الخ).

هذه أهم الآثار السلبية المتوقعة من إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، لكن هذا لا ينفي إمكانية تحقيق مكاسب تظهر أكثر في المدى الطويل.

2. الآثار الإيجابية:

يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:

- فتح أسواقنا أمام المنتوجات الأوروبية يسمح لنا باستيراد التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى تحديث نسيجنا الصناعي وبالتالي يساعد مؤسساتنا على تخفيض تكلفة إنتاجها ممّا يحفزها على تحسين منتوجها النهائي.

- باعتبار الجزائر بلد زراعي أساساً وبالتالي فإنّ تحرير المبادلات خاصة في مجال الأجهزة الصناعية الفلاحية سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى تراجع تكلفة الإنتاج ومن ثم الحصول على منتوج فلاحي ذوا جودة ونوعية بسعر منخفض نسبياً في السوقين الداخلي والخارجي ممّا يعود بالفائدة عموماً على الاقتصاد ككل بتقليل التبعية التي تعرف فاتورة ثقيلة جداً.
- إن تحرير المبادلات التجارية ممكن أن يفتح آفاقاً واسعاً للصادرات الجزائرية بتسهيل دخولها إلى الأسواق الأوروبية.
- إن إتّفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سوف يخلق جواً من المنافسة يمكن إعتباره ضروري لحياة مِسستنا الاقتصادية.

إضافة إلى وجود آثار على القطاع الزراعي من خلال إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منها إيجابية وأخرى سلبية نذكرها كما يلي:

الآثار الإيجابية متمثلة في[1]:

- ❖ تحرير التجارة وفقًا لإتّفاقية المنظمة العالمية للتجارة مما ينتج عنه تطوير تجارة السلع الغذائية التي تمثّل أكبر الواردات في الجزائر أهمية، وهذا من شأنه أن يدفع بردّ الإعتبار للقطاع الزراعي من خلال تأهيله وتنمية الميزة التنافسية له، وزيادة الحافز الإستثماري.
- ❖ من ناحية أخرى فصادرات الجزائر من المواد الغذائية لا تتعدى 1% من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدًا وتخصّ بعض المواد (التمور.العنب. النبيذ...إلخ).
- ❖ إستفادتها من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية، والذي يدخل ضمن إتّفاقيات الإنظمام بحيث يسمح للدول النامية (دون الدول المتقدمة) منها الجزائر بتقديم دعم داخلي كدعم الإستثمارات الزراعية، ودعم البحث الزراعي.
- ❖ إنّ إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيخفف من العبء على ميزانية الدولة.

الآثار السلبية ومتمثلة في[2]:

[1] بوعزيز عبد الرزاق، أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 1، أفريل 2014، ص ص 201،200

[2] بوعزيز عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 203،202.

- بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدّم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى الزيادة في أسعار إستيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، ممّا ينعكس سلبًا على موازين مدفوعاتها وعلى معدّلات التضخّم لديها.
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل وجودة أفضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.
- سيترتّب من جرّاء تخلي الجزائر على الدعم الداخلي للسلع الزراعية (وهذا على حسب ما تمليه إتّفاقية السلع الزراعية)، إرتفاع أسعار هذه المنتجات في سوقها الداخلية، ممّا يؤدي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي وهكذا ضعف القدرة الشرائية لمستهلكيها المحليين.
- ضعف القطاع الزراعي في تأمين السلع الأساسية الغذائية التي تمثّل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي 3/1 مليار دولار، أي ثلث الواردات كما أنّ تحرير التجارة الخارجية بموجب إتّفاقية المنظمة العالمية للتجارة تستلزم رفع الدول المتقدّمة الدعم على منتجاتها الزراعية، الشيء الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وستتحمّل الجزائر خسارة كبيرة لا تقلّ عن400.300 مليون دولار من أصل 5 مليار دولار المقدّرة كخسائر بالنسبة للبلدان العربية.

إغراق السوق الجزائرية بالمنتوجات الزراعية الأوروبية المدعّمة، و المعونات المقدّمة تكون دائمًا مشروطًا سياسيًا وإقتصاديًا[1].

[1] أحمد لعمى، عزاوي عمر، **إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية**، الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحدّيات المناخ الإقتصادي الجديد"، يومي 22و23 أفريل 2003، جامعة ورقلة، ص70.

المبحث الثالث: التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري المفروضة من قبل المنظمة تجعل الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات كبيرة تؤثر على كل القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر ذو إستراتيجية وطنية هامة مما يدفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التحديات على المستوى الإقليمي والمحلي والدولي، وهو ما سنتطرق إليه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يعني هذا الالتزام بكافة الاتفاقيات المرتبطة بالقطاع الزراعي أهمها اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية وكذلك اتفاقية القيود الفنية أمام التجارة واتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وكذلك اتفاقية مكافحة الإغراق، وأنّ الالتزام بهذه الاتفاقيات سيجعل القطاع الزراعي يتجه نحو تحرير كامل السوق المحلي والتجارة الخارجية الزراعية والاندماج في اقتصاد عالمي يقوم على تجارة عالمية حرة ممّا يؤدي بهذا القطاع إلى مواجهة التحديات المرتبطة بهذه الاتفاقيات[1].

أولًا: تحديات القطاع الزراعي بالنسبة إلى اتفاقية الزراعة:

سيواجه القطاع الزراعي نتيجة الالتزام بهذه الاتفاقية التحديات التالية:

- سوقًا حرة تقوم على المنافسة ببعديها السعري والنوعي، مما يجعل بقاءه ونجاحه مرتبطا بقدرته على المنافسة التي تمكنه من الصمود أمام مستوردات التي يصبح السوق الجزائري مفتوحا أمامها دون أية قيود.

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 248-251.

- فتح شبه كامل أمام المستوردات التي لا يحول دون دخولها سوى رسوم جمركية تحكمها قواعد النفاذ إلى الأسواق الواردة في الاتفاقيات العالمية ذات الصلة.
- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصًا السلع الأساسية من جراء التخفيض التدريجي لدعم الزراعي، الذي يقدم من قبل الدول المنتجة مما يترتب عليه ارتفاع قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع وزيادة الاختلال في الميزان التجاري.
- من المتوقع أن يؤدي ارتفاع كلفة الإنتاج نتيجة خفض الدعم والانخفاض النسبي في الأسعار كنتيجة لازدياد حدة المنافسة المتوقعة في السوق المحلية.
- رغم اشتداد شدة المنافسة بعد فتح الأسواق أمام الصادرات في الوقت الذي تعاني فيه الصادرات الزراعية الجزائرية من ضعف واضح في النوعية وطاقة الإنتاج.
- إن تطبيق اتفاقية الزراعة سيحد من إمكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية نظرًا لضعف حجم الإنتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى، فى ظلّ الاعتماد على استيراد مدخلات الإنتاج بأسعار مرتفعة.

ثانيا: تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لاتفاقية الصحة والصحة النباتية:

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الإتفاقيات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، وبالتالي ذلك يؤدي إلى مواجهة بعض التحديات يمكن حصرها فيما يلي:

- صعوبة الرقابة على الواردات الزراعية من حيث المواصفات الصحية بسبب قلة أجهزة الرقابة والتطور التكنولوجي الذي تفتقر الجزائر إليه وذلك يؤدي إلى دخول بعض الأمراض والأوبئة نتيجة لانفتاح الأسواق، ممّا يسبب في خسائر اقتصادية ومخاطر صحية.
- التشديد على تطبيق تدابير الصحة والصحة الجوارية النباتية من قبل الدول المتقدمة، سيشكل عوائق فنية أمام دخول صادرات الجزائر إلى هذه الدول خاصة على المدى البعيد.
- إنّ رفع القيود على السلع المستورة إلى الجزائر يؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية ذات الجودة المتدنية، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية.
- صعوبة الامتثال لشروط الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا: تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لاتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة

جاءت هذه الأخيرة في رغبة من دول الأعضاء في تعزيز أهداف المنظمة العالمية للتجارة في تحرير النظام التجاري العالمي، من خلال تطبيق إجراءات الأنظمة الفنية والمواصفات الدولية وتقييم إجراءات المطابقة، وتخضع جميع المنتجات بما فيها المنتجات الزراعية لبنود هذه الاتفاقية وإنّ إنظمام الجزائر إلى المنظمة يجعلها تواجه تحديات نذكر منها:

- محدودية الإمكانيات الفنية المحلية لتطبيق اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة، ممّا يضعف القدرة على منح كافة المستوردات المخالفة للقواعد والمواصفات من الدخول للسوق المحلي.
- عدم القدرة على تحسين المواصفات المطبقة على الإنتاج الزراعي.
- ضعف الثقة للشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتجات الزراعية الجزائرية لعدم وجود معيار وطني للجودة وسمعة تصديرية للمنتج الجزائري.
- عدم ارتقاء المنتجات الزراعية المحلية إلى المواصفات الدولية، ممّا يجعل هذه المواصفات قيودًا أمام الصادرات الزراعية الجزائرية.

رابعا: تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لاتفاقية مكافحة الإغراق

تعتبر هذه الأخيرة من بين اتفاقات الحماية التجارية التي تعمل على منع حدوث الإغراق بين دول الأعضاء في المنظمة، من خلال إجراءات علاجية يتم تطبيقها من قبل دول عضو بعد أن يتم إثبات حدوث الإغراق، وكذلك في هذه الاتفاقية فإنّ الجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة فإنّها ستواجه مجموعة من التحديات والمتمثلة فيما يلي:

- احتواءها على الكثير من التعقيدات القانونية والإجراءات المتعلقة بإثبات حدوث الإغراق.
- صعوبة إثبات حدوث الإغراق وبالتالي حماية منتجيها المحليين عن طريق تطبيق الإجراءات المناسبة لحماية الإنتاج الوطني والمسموح بها في الاتفاقية، سواءٌ كانت إجراءات وقائية أو فرض رسوم مكافحة الإغراق.

- إنّ تطبيق اتفاقية الإغراق تتطلب تطوير الأنظمة الإدارية والمالية والمعلوماتية، وإنشاء أجهزة مكافحة الإغراق وهو ما يصعب على الجزائر والدول النامية القيام به.

خامسا: تحديات القطاع الزراعي باتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة

تقتضي هذه الأخيرة على كل دولة عضو في المنظمة إلغاء جميع الإجراءات المحظورة أمام حرية التجارة وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وفي هذا المجال قامت الجزائر بإصلاحات هامة في نظامها القانوني والتشريعي من خلال إصدار قوانين الاستثمار، وهذا ما جعل القطاع الزراعي الجزائري يواجه تحديات نذكر منها ما يلي[1]:

- فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية للتصدير وتحويل الأرباح بحرية.
- اهتمام المستثمرين الأجانب بتحقيق الأرباح بسرعة تدفعه إلى إقامة مشاريع استثمارية تحقق له هذا الهدف، وغالبًا ما تتنافى وأهداف التنمية الاقتصادية للبلاد.
- إنّ هذه الاتفاقية لم تكن في جانب الدول النامية ومنها الجزائر في حالة الإنظمام، ممّا يجعلها أمام تحديات مع الدول المتقدمة لمراجعة هذه الاتفاقية وانتزاع تنازلات لصالحها من هذه الدول، من خلال مراجعة الاتفاقية وإضافة بنود خاصة بسياسة الاستثمار والمنافسة لصالح الدول النامية.
- إنّ فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، يؤدي ذلك إلى حدوث منافسة غير عادلة بين المحليين والأجانب.

المطلب الثاني: الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية القطاع الزراعي الجزائري.

يعني الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الالتزام بجميع مبادئ واتفاقيات المنظمة دون استثناء، وبالنسبة للقطاع الزراعي فيعني الإنظمام إليها فتح السوق الجزائري لمزيد من السلع الزراعية القادمة من خارج الحدود، وكذلك فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية الزراعية مع منع نفس امتيازات الاستثمارات المحلية، ومواجهة مختلف التحديات التي تفرضها الاتفاقيات للقطاع الزراعي بحيث يتولد عنها آثار سلبية يجب الحد منها

[1] إبراهيم العيساوي، **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمي العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 3، بيروت2001، ص 84.

وتقليص الخسائر وتعظيم المنافع والاستفادة من المنافع التي توفرها الاتفاقية، بحيث يستوجب في ذلك وضع السياسات الزراعية والبرامج المناسبة لحماية القطاع ودعمه وتشجيع الاستثمار المحلي[1].

أولًا: الإجراءات الممكن اتخاذها على المستوى المحلي

يتمثل تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الاقتصادية العالمية من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعًا، وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية وجعلها أقل تكلفة وأكثر تنافسية إقليميًا ودوليًا، بحيث يتطلب عيها القيام بما يلي:

1. خلق المناخ المناسب:

يتمثل في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، وتكون هذه الأخيرة شاملة ومتكاملة ومحددة لدور الدولة ودور القطاع الخاص في تنمية الاستثمار والإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، وتطبيق السياسة المبرمجة التي تبدأ بالاستقرار الاقتصادي ثم تنفيذ السياسة الكلية النقدية والمالية، وإعادة التأهيل والتكييف عن طريق تطوير البنى التحتية وإصلاح النظام المصرفي والضريبي وتشجيع الاستثمار، مما يسمح ذلك باستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية غير المستغلة في الزراعة وذلك ما يؤدى إلى خلق المناخ المناسب للتنمية والمنافسة والاستقرار الاقتصادي.

2. إعادة هيكلة القطاع الزراعي.

إنّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب إعادة هيكلة السياسات الزراعية تماشيًا مع إصلاحات السياسات الكلية المواكبة للمفاوضات من أجل الإنظمام إليها، وتكون هذه الأخيرة حافزة للمنتجين والعاملين في القطاع الزراعي على الاستثمار فيه، لتحقيق أهدافه والمتمثلة في إسهام الزراعة في تنويع مصادر الدخل وكذلك توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي وهذا من خلال العمل على:

- تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها عن طريق استكمال الدراسات الجيولوجية، والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في قطاع الزراعة.

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 253-256.

- تنويع الإنتاج الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر.

3. توفير البني التحتية:

يعتبر توفر البني التحتية أحد أهم العناصر الأساسية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، أنّ ضعف الإنتاج يعود أساسا إلى البنى التحتية من أراضي مستصلحة والسدود...إلخ، والتي تؤدي إلى ارتفاع الهدر والفاقد ما بعد الحصاد وتدني الجودة، ومن هنا يبرز دور الدولة في إنشاء وتوفير البنى التحتية التي تدخل في نطاق إنتاج السلع والخدمات بالإضافة إلى وضع السياسات والقوانين والتشريعات التي تنظم وتحفز الاستثمار الخاص في الاستثمار فيها للإنتاج والتسويق والتجارة الزراعية.

4. تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية:

إنّ مختلف التغيرات المحيطة بالقطاع الزراعي والمؤثرة فيه، تتطلب تطويرها لكثير من الأجهزة الرسمية المرتبطة بالقطاع الزراعي، وفي مقدّمتها الأجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية وكذلك أجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الإرشاد والخدمات الزراعية وغيرها، وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والاستفادة من الأساليب التقنية والفنية ممّا ينتج عن ذلك زيادة الإنتاج والجودة وتخفيض التكاليف وجعل المنتجات الزراعية أكثر تنافسية داخليًا وخارجيًا.

5. العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعية:

إنّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في التكتلات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية سيفرض خيار التصدير، لذا على الدولة الاستمرار في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية، خاصة تلك التي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها وتملك مقومات التصدير وذلك من خلال تبسيط الأنظمة والإجراءات لتشجيع الصادرات.

6. تطوير المواصفات والمقاييس:

يعتبر هذا الأخير ومواكبتها للاتفاقيات الدولية والإقليمية ومتطلبات الأسواق الخارجية والداخلية، من العوامل المهمة في تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها، وفي هذا الصدد

على الدولة وضع التشريعات اللازمة وتأهيل القوى البشرية وتدريبها في هذا المجال، وكذلك تحقيق الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين، ممّا يمكن من حماية المستهلك وتطوير التجارة الزراعية المحلية والإقليمية والدولية.

7. رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة:

رغم التطور الذي عرفه الإنتاج الزراعي إلّا أنّ كفاءة النظام التسويقي لا تزال محدودة لذا يجب الاهتمام برفع كفاءة النظام التسويقي، بحيث لا يجب أن يقتصر الأمر على متطلبات التسويق المحلي وإنّما يتعدى ذلك لأغراض التسويق الخارجي الذي يمكن المنتجات المحلية من النفاد إلى الأسواق العالمية.

8. رفع القدرات الدولة متابعة تنفيذ وتقديم الالتزامات في الاتفاقيات التجارية الدولية الإقليمية:

يستوجب الإنظمام إلى المنظمة رفع قدرات الدولة في متابعة تنفيذ اتفاقياتها وتقديم الالتزامات المرتبطة بها، من خلال وضع السياسات والتشريعات وغيرها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتجارية بما يتوافق ويتلاءم مع الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والمؤسسات التي تمكنها من متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتشارك بفعالية في مرحلة مفاوضات الإنظمام وفيما بعد الإنظمام.

9. بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية:

إنّ تطوير هذه الأخيرة مرتبط بتطوير الكفاءة التجارية الزراعية المحلية والدولية، وهي مرتبطة بقاعدة المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية وعن القوانين والتشريعات المطبقة في البلدان المصدرة والمستوردة، وهذه المعلومات يصعب الحصول عليها لذا يعتبر توفرها من الأدوار المهمة التي يجب على الدولة القيام بها وتقديمها للمصدرين والمستوردين للرفع من كفاءتهم التجارية وتطويرها، وهو ما يعود بشكل إيجابي على تحسين أداء القطاع الزراعي الذي يمكنه من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

10. تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي:

ويعتبر هذا الأخير من مقومات تطوير القطاع الزراعي وتنمية الكفاءة التجارية الزراعية، وهو ما يتطلب على الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات التي لها علاقة بالزراعة، وهو ما يتيح زيادة القدرة التصديرية

للمنتجات الزراعية هذا ومن الضروري العمل على تكامل البحوث في مجالات الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي والتسويق الزراعي، وهو ما يعد نقطة انطلاق للباحثين في مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي.

ثانيا: الإجراءات الممكن اتخاذها استنادا إلى اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

إنّ إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لها فرص اتخاذ إجراءات لصالح القطاع الزراعي على المستوى الدولي، التي تتيحها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالزراعة للدول النامية، والتي تساعدها على مواجهة تحديات تحرير التجارة الزراعية، وذلك للتخفيف من الالتزامات أو تطبيقها تدريجيا وكذا طلب الحصول على المساعدات الفنية والمالية من الأمانة العامة للمنظمة، كما يسمح لها باتخاذ إجراءات الحماية للإنتاج والسوق وهذا بتطبيق قواعد اتفاقيات الحماية[1].

1. الاستثناءات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر والخاصة بالدول النامية:

يمكن للجزائر الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها في اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في حالة الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- الاستفادة من التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية والإعفاء من تحويل القيود غير التجارية على المنتجات الزراعية إلى قيود تعريفية بالنسبة إلى بعض المنتجات الزراعية.
- الاستفادة من استخدام سياسة الدعم المسموح به للدول النامية إلى مستوى10% من الناتج الإجمالي الزراعي لمدة 10 سنوات.
- إمكانية زيادة استخدام الدعم في إطار سياسات الصندوق الأخضر غير المقيدة بسقوف محددة.
- إمكانية طلب المساعدات الفنية المقدمة من قبل مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزة بسقوف محددة.

2. الاستفادة من قواعد اتفاقيات الحماية للمنظمة لحماية القطاع الزراعي

يمكن للدول النامية من خلال الاستثناءات التي منحتها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لها من اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الإنتاج المحلي عامة والإنتاج الزراعي خاصة من الزيادات وذلك يشكل ضررًا كبيرًا فعليًا على الإنتاج المحلي، وتأخذ عدة إجراءات يمكن طرحها فيما يلي:

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص257.

أ.التدابير الوقائية العامة:

يتّم اللجوء إليها في حالة وجود ضرر خطير للإنتاج المحلي ويكون ذلك نتيجة الزيادة في المنتج المستورد زيادة مطلقة أو نسبية مقارنة بالإنتاج المحلي، وبمجرد معرفة ذلك فإنّه من واجب الدولة العضو الإبلاغ عنها للّجنة الوقاية وذلك باتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:

- إجراء تعريفي يتمثل في زيادة رسوم الاستيراد الأعلى من المستوى الإلزامي، فرض المزيد من الأعباء والضرائب.
- التدابير غير التعريفية وتتمثّل في تثبيت حصة عالمية للاستيراد، فرض تراخيص إلزامية وأذون الاستيراد.
- كما يمكن للدولة العضو أن تضع قيودًا كمية أو قيمية للمستوردات لحماية وضعها المالي وميزان مدفوعاتها.
- اتخاذ إجراء عاجلًا للدولة العضو إذا كان التأخير تسبب في صعوبة إصلاح الضرر من خلال زيادة التعريفات.

ب. التدابير الوقائية الخاصة:

وتأتى هذه التدابير ضمن اتفاقية الزراعية حيث تسمح للدولة العضو باتخاذ التدابير ضد المصدرين لأيّ من السلع الزراعية إذا ما ارتفعت الأسعار، كم تسمح لها بفرض قيود كمية على الواردات وأن لا تتعدى ثلث الرسوم الجمركية العادية، وأن يستمر هذا الأخير حتى نهاية السنة التي فرض فيها.

ج. التدابير الوقائية ضدّ الدعم غير المشروع:

بحيث يعتبر الدعم من المزايا التي تقدّمها الحكومات إلى المنتجين والمصدرين، وذلك ما يترتب عليه تحسين أوضاعهم التنافسية في التجارة الدولية مما يجعل اتفاقية الزراعة تضعه في دعم مسموح به، إلّا أنه تنشأ عنه آثار سلبية مع مصالح الأعضاء الآخرين، ممّا يؤدى إلى اتخاذ إجراءات ضده من طرف الدولة المتضررة في شكل رسوم تعويضية أو اللجوء إلى عملية تسوية النزاعات ضدّ الدولة العضو التي قدّمت هذا النوع من الدعم، وذلك يؤدى إلى عرقلة صادرات الدول الأعضاء كما يؤدي إلى خفض الأسعار وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال خمس سنوات من تطبيقها.

ح.التدابير الوقائية ضدّ الإغراق:

يتمثل الإغراق في بيع سلعة بأقل من سعرها في بلد التصدير بحيث يحق للدولة اتخاذ إجراءات مضادة للإغراق في شكل رسوم إضافية، وذلك لمكافحة البيع في بلد الاستيراد، كما يجوز للدولة المتضررة أن تتّخذ الإجراءات الوقائية (رسم، ضمان، وديعة، سند) يعادل مقدار رسم مكافحة الإغراق لمدة لا تتجاوز 4 و6 أشهر، وفي حالة الإثبات يستمر ذلك إلى مدة لا تتجاوز5 سنوات من تاريخ فرضه.

ثالثا: الإجراءات الممكن اتخاذها على المستوى الإقليمي والدولي.

في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية وما ستفرضه اتفاقيات المنظمة من تحديات على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فإنّه على الجزائر من أجل رفع هذه التحديات العمل على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبني إستراتيجية تقوم على ما يلي[1]:

1. العمل على تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المغاربي:

وهذا يتم في إطار إتحاد مغاربي فعال، أي في شكل تكتل اقتصادي مغاربي، يمكن من تعزيز القوة التفاوضية لهذه الدول ويكون لها دور فعال ومشارك في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي، وهذا ما يتيح للمؤسسات الجزائرية والمغاربية فرص في تبادل الخبرات خاصة في المجال الزراعي ويخفف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، كما أن هذا التكتل سيصبح شريكا قويا للطرف الأجنبي .

2. العمل على تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي:

ويكون هذا من خلال تفعيل التكامل الاقتصادي العربي والذي يعتبر من الخيارات الهامة أمام الدول العربية والجزائر لمواجهة التحديات الناجمة عن الإنظمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة للدفاع عن مصالحها المشتركة والتفاوض من موقع أقوى، وذلك لعدة اعتبارات والذي يعني أن أي من المزايا والمكاسب والالتزامات التي تتحقق في هذه التكتلات لا تمنح لدول خارج التكتل ولو كان عضو في المنظمة، ويعتبر قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى نقطة البداية في قيام التكامل الاقتصادي، ومن ثم الانتقال إلى إنشاء سوق عربية

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص ص 261،262.

مشتركة التي تسمح بتسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول العربية خاصة في المجال الزراعي وهذا ما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري الزراعي العربي مع العالم الخارجي.

3. العمل على تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي:

وذلك يتم من خلال الإنظمام إلى تكتلات اقتصادية أخرى ذات مصالح مشتركة منها التكامل الاقتصادي مع الدول الإسلامية، والذي يعتبر امتدادا للتكامل الاقتصادي العربي وأسمح منه بجدر بالجزائر أن تقيم معها تعاونًا اقتصاديا في المجال الزراعي كأندونيسيا وماليزيا وإيران، وحتى يقوم هذا التكامل بدوره يجب تفعيل الدور الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بتأسيس بنك إسلامي بمساهمة جميع البلدان الإسلامية بما فيها الجزائر من خلال تمويل برامج استثمارية زراعية تشجع التجارة الزراعية بين البلدان الإسلامية تجعلها تعظم الاستفادة من التكتل وتواجه تحديات الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4. العمل على تفعيل الشراكة الأورومتوسطية:

وتمّ التوقيع عليها مع الجزائر في 22 أفريل 2002 لتخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر2005 والتي تهدف إلى تطوير التبادل بين الجانبين في المجالات التالية[1]:

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي والاقتصادي بهدف تدعيم العلاقات في جميع المجالات ذات الأهمية الإقليمية والدولية.
- الاندماج أكثر لأسواق دول الإتحاد الأوربي أمام الصادرات الجزائرية الصناعية من جهة وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهذا ما يمكنها من تحقيق مكاسب في المبادلات التجارية مع دول الإتحاد.
- أمّا في المجال الزراعي الذي خصّ بمعاملة استثنائية في اتفاقية الشراكة، تمثلت في التحرير الجزئي والتدريجي للمبادلات التجارية في المنتجات الزراعية يتم خلالها تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها بالإضافة إلى الإجراءات التي ذكرناها سابقا يجب على الدولة القيام بالفهم الجيد للقوانين في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

[1] براق محمد، ميموني سمير، **الإقتصاد الجزائري ومسار برشلونة (دراسة تحليلة للجانب الإقتصادي لإتفاقية الشراكة الأورجزائرية)**، ملتقى دولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد خلال 14.13 نوفمبر 2006، ص 9.

خلاصة الفصل:

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من التطورات التي بلغها، قررت الجزائر أن تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحًا وتحررًا، إذ أنّها تقوم على مبادئ واتفاقيات تجارية، تهدف أساسًا إلى إلغاء القيود الكمية غير التعريفية من جهة، وإلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة ومشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى، لذا فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، باعتبار الجزائر من بين أهم الدول النامية التي تسعى جاهدة للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعملت الجزائر من خلال رغبتها في الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات المبرمة في الاتفاقية، وذلك من خلال تقديم طلب الإنظمام إلى المنظمة ثمّ تقديم مذكرة السياسة الاقتصادية والسياسية والتجارية إلى المنظمة، ثمّ الدخول في مفاوضات ثنائية ومتعدّدة الأطراف تخص مختلف المجالات مثل التجارة الخارجية والسياسة الزراعية باعتبارها من بين أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، فإنّه يواجه تحديات مختلفة يجب التعامل معها والحد من تأثيراتها وذلك باتخاذ إجراءات لحماية القطاع على المستوى المحلي، تتمثل في توفير البنية التحتية وتطوير البحوث والإرشاد الزراعي وهو ما يسمح برفع الكفاءة التجارية للسلع الزراعية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، كما أنّ الجزائر واجهت مجموعة من الصعوبات والعراقيل في مختلف قطاعاتها خاصة في القطاع الزراعي، هذا ما جعلها تقوم ببعض الإصلاحات في قطاعها لتسويته وتحسينه وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصل الأخير.

الفصل الرابع:

تحدّيات السياسة الزراعية في الجزائر في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تمهيد الفصل:

تسعى الجزائر جاهدة للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لمواكبة النظام التجاري العالمي الجديد بالإضافة إلى محاولة الإستفادة ممّا يمكن الحصول عليه من شروط إيجابية ومعاملة تفضيلية وخاصة، وكذا الرفع من القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية خاصة مع تزايد عدد الدول المنظمة إليها والذى وصل إلى أكثر من 150 دولة وهو ما يمثل حوالي 180% من مجموع دول العالم، ممّا ينتج على هذا الإنظمام مجموعة من الإلتزامات خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الزراعي في مجال تخفيض الدعم المباشر والنفاذ إلى الأسواق، وكذا الإلتزامات المتعلقة بإستحداث أو إعادة صياغة الأنظمة واللوائح والإجراءات الخاصة بتسهيل دخول الإستثمارات الأجنبية وإستيراد وتصدير السلع الزراعية، وكل هذه التغيرات تجعل القطاع الزراعي الجزائري يواجه العديد من الصعوبات والعراقيل التي تفرضها إتّفاقية الزراعة والإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، ممّا يستوجب على الدولة الجزائرية إتّخاذ مجموعة من الإصلاحات لمواجهة هذه الصعوبات وذلك نظرًا لوضعيتها قبل وأثناء وبعد جولة الأوروغواي وهو ما سنتطرق إليه من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول**: وضعية الجزائر في ظلّ المنظمة العالمية للتجارة.
- **المبحث الثاني**: إصلاحات القطاع الزراعي الجزائري والصعوبات التى واجهته في ظلّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: حالة الجزائر من خلال مفاوضات جولة الأوروغواي.

إنّ التطورات التي عرفتها العلاقات الإقتصادية والتجارية والدولية، جعلت بقاء الدول خارج هذا الإطار مستحيلًا خاصة بعدما أصبحت المنظمة العالمية للتجارة تهيمن على جميع النشاطات التجارية العالمية، ممّا جعل الإنضمام إليها ضرورة لا بد منها، والجزائر من الدول التي أبدت رغبتها في الإنضمام.

المطلب الأول: وضعية الجزائر قبل جولة الأورغواي

كانت الجزائر عضوًا في إتّفاقية الجات عن طريق الإمتيازات الممنوحة من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وإنسحبت منها بعد الإستقلال، إلّا أنه بعد خمس سنوات من ذلك وبالضبط في مارس 1967 قرَر الأعضاء المتعاقدون في الإتّفاقية أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الدول الملاحظة، وكذا من تطبيق قواعد الاتفاقية ولكن بصفة مؤقتة في إنتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها وذلك بتطبيق المادة 26 الفقرة "ج" الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة[1].

بقيت الجزائر الدولة الملاحظة والمستفيدة من تطبيق قواعد الاتفاقية، لتحصل فيما بعد على صفة عضو مشارك في الإتفاقية وهو ما يعرف ب" facto "، ممّا ألزمها احترام القواعد والمبادئ العامة للاتفاقية، ولكنّها غير مجبرة على إحترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات (كالإعلانات عن المقاييس، أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها)، ممّا سمح لها بالإستفادة من بعض المزايا التي تمنحها الإتّفاقية، كالمعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية، تطبيق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنّها ليست ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنّها لم تكن طرفًا موقعًا على الاتفاقية[2].

[1] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص227.

المطلب الثاني: وضعية الجزائر أثناء جولة الاورغواي

أثناء جولة الأوروغواي التي إنطلقت سنة 1987، سمح للجزائر أن تشارك في هذه الجولة كما كانت تشارك في الجولات السابقة بإعتبارها من الدول النامية، لكنّه إشترط عليها أن تبلّغ نيّة الإنخراط أو التعاقد في الإتفاقية قبل 30 أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول من بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نيّة التعاقد، على أساس هذا الشرط قدّمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتيرية الجات مقررًا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الإنخراط النهائي، وفي جويلية1987 تمّ تأسيس فوج عمل لدراسة ملف الجزائر للتعاقد في الإتّفاقية، وبهذا العمل سمح للجزائر بالمشاركة في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ، والتوقيع على القرار النهائي لهذه الجولة بمدينة مراكش المغربية في أفريل 1994، الذي إنبثقت عنه إنشاء المنظمة العالمية للتجارة[1].

المطلب الثالث: وضعية الجزائر بعد جولة الأوروغواي

يتّم الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة بإتّباع عدة إجراءات وبخطوات متسلسلة، حيث لا توجد شروط محددة مسبقة لذلك، بل يتم الإنضمام إليها عن طريق التفاوض مع أعضائها لأن كل حالة إنضمام لها خصوصيتها وكذا وضعية الدولة التي تريد الإنضمام إليها، ولكن غالبًا يتم الحصول على العضوية في هذه المنظمة بعد عدة جولات من المفاوضات وذلك بسبب عدم وجود معايير محددة للإنضمام كما أنّ عملية الإنضمام تواجهها عدة صعوبات وعراقيل وضغوطات من الدول المتفاوضة معها من أجل التنازل عن بعض حقوقها التي أقرتها لها جولة الأوروغواي، وفي هذا الإطار بدأت خطوات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في نهاية أفريل 1987 عند إبلاغ سكرتيرية الجات نيتها في الإنخراط والتعاقد معها، وعند بدء عمل المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995، تمّ الإتفاق بين الجزائر والدول الأعضاء المتعاقدين في الجات التي أصبحُوا يمثلون الأعضاء الأصليين في المنظمة على إنشاء لجنة مشتركة تتكلف بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك في 30 جانفي 1995[2].

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص227.

[2] نفس المرجع، ص 228 .

المبحث الثاني: إصلاحات القطاع الزراعي الجزائري والصعوبات التي واجهته في ظلّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

بإعتبار الجزائر من بين الدول التي تريد وتسعى للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنّها قامت بمجموعة من الإصلاحات جذرية في جميع قطاعاتها الإقتصادية، وفي منضومتها القانونية والتشريعية تمهيدًا للدخول في مفاوضات الإنظمام إلى المنظمة، وأخرى بعد الدخول في مفاوضات ثنائية وجماعية مع الأعضاء ذوي علاقات إقتصادية معها، ورغم هذا واجهت صعوبات أثناء مراحل مفاوضاتها نتيجة لعدم توفر شروط واضحة ومحددة للإنظمام إليها وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: إصلاحات القطاع الزراعي الجزائري.

عرف الإقتصاد الجزائري إصلاحات إقتصادية وتجارية وتشريعية إستجابة للشروط التي فرضتها عليها المنظمات الدولية وتمهيدًا لتقديم مذكرة السياسة الإقتصادية والتجارية للمنظمة العالمية للتجارة، والدخول في مفاوضات معها وإصلاحات أخرى أثناء مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة وإستجابة لمتطلبات التفاوض معهاويمكن حصر هذه الإصلاحات فيمايلي:

أولًا: الإصلاحات قبل الدخول في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة:

في بداية التسعينات قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية جذرية وتمثلت في الإنتقال من الإقتصاد الإشتراكي إلى نظام إقتصاد السوق، وذلك بهدف تحقيق الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة والتجارة الخارجية وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية، وتعديل أنظمتها القانونية والتشريعية والتجارية وفق القوانين الدولية والتى تعتبر من الشروط التي تفرضها المنظمة على الدول الراغبة في الإنظمام إليها، ومن بين أهم الإجراءات التي إتّخذتها الجزائر لتسهيل عملية الإنظمام مايلي[1]:

1. إصلاح المنظومة المالية:

وتمثلت هذه الإصلاحات في إتّخاذ الإجراءات التالية:

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص238.

- إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الإقتصادية بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني.
- إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام وتخيفض الرسوم الجمركية تدريجيًا بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الخارجية.
- إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد.
- إدخال الضريبة على أرباح الشركات، وكذا تطبيق معدلات منخفضة على الأرباح المعاد إستثمارها وهذا ما إنعكس سلبًا على تحفيز المؤسسات على إعادة إستثمار أرباحها، لذا تمّ تخفيض هذا المعدل إلى 15 من خلال" قانون المالية لسنة 1999"[1].

2. إصلاح المنظومة النقدية:

ويتمثل هذا الأخير في مجموعة من الإصلاحات أهمها[2]:

- إصلاح القطاع البنكي بإنشاء مجموعة من المؤسسات البنكية.
- إعادة التوازن النسبي للسياسة النقدية.
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العمومية وحثّها على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك.
- إنشاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك، وإنشاء إحتياطي إجباري على الودائع البنكية مع مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي.
- تنمية السوق النقدية بوضع نظام متزايد لديون البنك المركزي.
- الحد من عرض النقود المركزية بالتأثير على نسب أسعار الفائدة وسقوف معدلات إعادة الخصم بهدف تحفيز النظام المصرفي على جذب الإدخار.

3. تحرير الأسعار

وكان ذلك في بداية التسعينات من خلال[3]:

---

[1] برودي نعيمة، **الإقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية والإنعاش الإقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، ملتقي دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية ،جامعة محمد بوقرة ، بومرداس بتاريخ 2006/12/05.04، ص 11.

[2] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص239.

[3] زلاقي وهيبة،لعجل وهيبة، **ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي بالدول النامية ووقع سياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، ملتقي دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة بومرداس، يومي4و5 ديسمبر 2006، ص 13.

- التخلي عن الدعم المباشر وغير المباشر وهذا ما أدى تراجع نفقات الدولة ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة.
- تبني قانون بخصوص المنافسة الذي يمهد لحرية الأسعار.
- إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والبترولية، لتتماشى مع الأسعار العالمية ما عدا الحليب والقمح بنوعيه.

4. إصلاح التجارة الخارجية:

وعملت الدولة على القيام بتحرير التجارة الخارجية بالقيام بما يلي:

- إلغاء الإحتكار التقليدي للتجارة الخارجية من قبل الدولة.
- رفع القيود المتعلقة بحركة العملات الأجنبية وتجارة الإستيراد.
- إنشاء عدة أجهزة لتنمية الصادرات خارج المخروجات منها[1]:

✓ غرفة التجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 14 شوال 1416هـ الموافق ل 3 مارس 1996.

✓ الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-43 المؤرخ في 14 شوال 1416هـ الموافق ل 3 مارس 1996.

✓ الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بموجب المرسوم 96-235 الصادر في 2 جويلية 1996.

✓ الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب96 -285 المؤرخ فى 18 محرم1417هـ الموافق ل 5 يونيو1996.

✓ الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم رقم 96-327 المؤرخ في 18جمادى الأولى 1417هـ الموافق ل 1 أكتوبر 1996

5. إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص:

وذلك بإتّخاذ عدة إجراءات متبوعة ببرنامج التعديل الهيكلي وتمثلت في ما يلي[2]:

---

[1] ساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وإنعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الإقتصاد الوطني**، ملتقي دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية فى الدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة بوقرة،بومرداس يومي 4و5 ديسمبر2006، ص7.

[2] زغيب شهر زاد،عيساوي ليلى، **آفاق إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد 4ماي 2003، ص88.

- منح الإستقلالية المالية للمؤسسات.
- الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص، مع إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام.
- توفير الإطار القانوني من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين بهدف تنمية القطاع الخاص وتوسيع النشاط الإقتصادي نذكر منها:
  - ✓ قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
  - ✓ القانون الجبائي رقم 90-36 المؤرخ في 1990/12/31.
  - ✓ المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر1993 المتعلق بترقية الإستثمار.
  - ✓ المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 1994/10/17 يتضمن صلاحية وتنظيم وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها .

6. إصلاح القطاع الزراعي:

عرف هذا القطاع إصلاحات جذرية تماشيا والتحولات الإقتصادية، وذلك بهدف تطوير الإنتاج الزراعي وتصحيح تشوهات السياسة السعرية المقننة للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع، وهذه الإصلاحات تمثلت فيمايلي[1]:

- إعادة توزيع أراضي الزراعة الإشترتكية في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية.
- إلغاء دعم أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي بتوجه الدولة نحو التحرير الكلي للأسعار.
- رفع القيود عن التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية .
- إنشاء مجموعة من الصناديق الوطنية لدعم وتنمية القطاع الزراعي، منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بموجب مرسوم تنفيذي رقم95-73 المؤرخ في 1995/3/4 وكذا صندوق الضمان الفلاحي الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم95-98 المؤرخ في 1995/4/1 الذي يعمل على ضمان القروض القصيرة والمتوسطة الأجل التي تمنحها هيئات القروض لمنخرطيها.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 15، المؤرخ في 1995/4/12، ص25.

ثانيًا: الإصلاحات بعد الدخول في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة

إنّ الدخول في مفاوضات الإنظمام إلى المنظمة يجعل الدولة طالبة العضوية من خلال الإستجابة لمختلف الشروط إلى تفرضها المنظمة[1]، والمتمثلة في تعديل قوانينها وتشريعاتها وفق التشريعات والقوانين الدولية منها يتعلق بتحرير التجارة والرسوم الجمركية، والجزائر بدخولها في مفاوضات الإنظمام إلى المنظمة جعلها تقوم بإصلاحات هامة في سياستها الإقتصادية إستجابة لنتائج المفاوضات، ومن بين أهم هذه الإصلاحات نذكر منها:

1. الإصلاحات المالية والإقتصادية:

عرفت هذه الإصلاحات تطورات هامة من خلال إقرار العديد من القوانين والتشريعات عن طريق الأوامر الرئاسية وقوانين المالية السنوية والتكميلية التي تضمنت محتوياتها إجراءات تهدف إلى تحسين المحيط المالي الإقتصادي. ففي مجال الإصلاحات المالية تمّ إصدار العديد من النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، والقانون الجديد للنقد والقرض الذى منح الإستقلالية الكاملة للبنوك إتّجاه االخزينة العمومية، وإنشاء صندوق لدعم وتمويل الإستثمارات. أمّا فيما يتعلق بالإصلاحات الإقتصادية فهي الأخرى عرفت صدور العديد من النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالمنافسة، والقوانين المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية والمتعلقة بالعلامات التجارية وإعادة ضبط المحيط التجاري من خلال القانون التجاري الجديد.

2. إصلاحات التجارة الخارجية:

وإستكمالًا لتحرير التجارة الخارجية عرف هذا القطاع إصلاحات هامة أثناء مفاوضات إنضمام الجزائرإلى المنظمة العالمية للتجارة تمثّلت فيما يلي:

- إصلاح تنظيم التجارة الخارجية بصدور مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية، كما تمّ المصادقة القانون المتعلق بالتجارة الخارجية سنة 2004 الذي يؤكد على مبدأ حرية التجارة الخارجية وتدفق الإستثمارات، التي تكون من جهة أخرى متطابقة مع الإلتزامات الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة[2].

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[2] القانون رقم 04-08، المؤرخ في 14 غشت2004، **المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم52، الصادرة في 18 غشت 2004.

- كما عرفت التعريفات الجمركية إصلاحات تدريجية تتلاءم والوضعية الإقتصادية التي يعيشها الإقتصاد الجزائري من جهة، وإستجابة للمفاوضات التي باشرتها مع المنظمة العالمية للتجارة للإنظمام إليها، حيث أعيد هيكلة معدلات التعريفات الجمركية بموجب قوانين المالية.
- كما تمّ تعديل القانون التجاري ومراجعة القانون المتعلق بالسجل التجاري الذي يخفف من إجراءات القيد فى السجل التجاري.

3. إصلاحات القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات النشاط الإقتصادي فى الجزائر، ممّا يعني أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة إستجابة لمفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تطبق على هذا القطاع غير أنّ القطاع الزراعي يتميز بوضعية خاصة لدى أعضاء المنظمة وفي إتّفاقية الزراعة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وتصنيف السلع الزراعية إلى ثلاث فئات هي[1]:

- **المنتجات التى تتّسم بحساسية خاصة:** وتتمثل في المنتجات ذات الإستهلاك الواسع بحيث تكون ضرورية كما تخضع للمعدل المنخفض من التعريفة الجمركية.
- **منتجات تنافسية:** وهي تشمل كل المنتجات وهي تمثل أهمّية كبيرة في الإنتاج المحلي وتخصص لها برامج خاصة في إطار دعم السياسة الزراعية.
- **المنتجات غير التنافسية:** وهي المنتجات التي تدخل في الإنتاج المحلي وتكون ذات إنتاج غير كاف أو غير موجود أساسا.

المطلب الثاني: الصعوبات التي واجهتها في ظلّ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لاتتوفر على شروط واضحة ومحددة للإنظمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق مع أعضائها وفقا للمادة "12" المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية الأعضاء، فقد فقح المجال لشروط مختلفة يتم التفاوض للإنظمام على أساسها إذ أنّ الدول التي تريد أن تنظم إليها حاليًا تتعرض لضغوطات كثيرة، يجبرها على تحمل إلتزامات تفوق الإلتزامات التي قدمتها الدول التي إنضمت خلال جولة الأورغواي، وأهم الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الإنضمام ومن بينها الجزائر ما يلي[2]:

[1] Ministère de l'agriculture et du developpement.dossier de négociation dé accession de l'algérie à l'OMC.décembre2002

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص78.

أولًا: صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية:

نظرًا للمزايا التي تمنح للدول النامية من معاملة تفضيلية وخاصة والمتمثلة في إعطاء هذه الدول مدة أطول لتطبيق بعض الإتفاقيات، وإستثناءها من الإلتزامات خفض التعريفات الجمركية أو الدعم المحلي وكذا إستثناءات في تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لفترة أطول وإلتزامات أقل، بحيث أصبحت الدول التي تتفاوض حاليًا بهدف الإستثمار تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على هذه الصفة حتى ولو كانت تتميز بها، إذ أصبح التفاوض يتم مع هذه الدول الراغبة في الإنضمام على أن تتخلى عن وضعيتها كدولة نامية وعلى الجزائر أن تحذو حذوهما بالتمسك بهذه الصفة.

ثانيا:صعوبة الإستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية:

لقد إستفادت الدول النامية والأقل نموًا التي إنضمت إلى المنظمة خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة، تمثلت في تسهيل الإنضمام ومن ثم تعديل منظوماتها التشريعية والقانونية والإقتصادية وتحرير تجارتها وفق ما إتفق عليه، لكن الدول النامية التى تتفاوض حاليا من أجل الإنضمام تتلقى عدة عراقيل للإستفادة من هذه المرونات، وأصبحت المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الإنضمام بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على هذه المزايا بحيث تكون مشددة وطويلة، كما أن الدول النامية مجبرة على التفاوض لفترات الزمنية الممنوحة لتطبيق إلتزاماتها حيث أن أعضاء المنظمة يضغطون أثناء تفاوضهم مع هذه الدول على عدم منحها نفس الفترات الزمنية التي تحصلت عليها الدول النامية خلال مفاوضات جولة الأورغواي، رغم أنها تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي إنضمت أثناء جولة الأورغواي.

ثالثا: صعوبة الحصول على الإستفادة من الإستثناءات الخاصة بالدول النامية:

من خلال جولة الأورغواي منحت الدول النامية التي تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الإستثناءات تستخدمها لحماية إقتصادياتها وتنفيذ برامجها التنموية منها حق إستخدام قيود جمركية حمائية لتمكين عملية التصنيع من أن تأخذ مجراها، غير أنه في الواقع نجد أن الدول النامية التي تسعى للإنضمام إلى المنظمة تتلقى أثناء مفاوضاتها شروطًا لا تأخذ بعين الإعتبار هذه الإستثناءات الخاصة بالدول النامية من بينها[1]:

[1] محسن أحمد هلال، محمد رضوان، **قواعد الإنظمام والتفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة**، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.

- تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية.
- تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض قطاعاتها الإستراتيجية الناشئة وبرامج التنمية المطبقة لديها.
- الإلتزام بتطبيق جداول زمنية في أقرب وقت ممكن لإزالة القيود على الواردات المفروضة لأغراض ميزان المدفوعات.
- الإلتزام بتقديم جداول زمنية لإزالة الدعم الزراعي المشوه للتجارة ودعم الصادرات خلال فترة محدودة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل الذي يبين لنا أهم التحديات السياسة الزراعية في الجزائر في ظلّ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال وضعية الجزائر التي كانت في ظلّ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في مختلف جولات الأورغواي التى مرت بها الجزائر من خلال مفاوضاتها مع الدول الأعضاء للإنضمام إلى المنظمة، والتي سمحت لها بالمشاركة بإعتبارها من بين أهم الدول النامية التي تسعى جاهدة للإنضمام إلى المنظمة، كما يتم الحصول على العضوية في المنظمة بإتّباع جملة من الإجراءات والتدابير التي تسنها الدول الأعضاء على الدول المقدمة للإنضمام إلى المنظمة، وذلك من خلال التفاوض مع أعضائها. غير أن هذه المفاوضات واجهتها العديد من الصعوبات والعراقيل في مجال الحصول على صفة الدولة النامية والإستفادة من مختلف التسهيلات والمرونات التي تمنحها المنظمة العالمية لها، وكذلك الإستثناءات الخاصة التي تمنح لهذه الدول مع إحترام كافة الشروط التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة والإلتزام بها، وذلك خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر، وبإعبارها من بين أهم الدول التي تريد الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنّها تقوم بمجموعة من إصلاحات جذرية في جميع قطاعاتها خاصة القطاع الزراعي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعتبر القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات الاقتصادية الهامة في مختلف دول العالم، وذلك خاصة بالنسبة للدول النامية من بينها الجزائر ومن هذا المنطلق فإنّ القطاع الزراعي في معظم دول العالم يحظى بالدّعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة بكل الوسائل الممكنة، من خلال سياستها الزراعية لتمكينه من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجهه خاصة في اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات العلاقة بالتجارة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة، والمتأمل لأوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ التخلف النسبي له وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية، حيث لاحظنا أنّ القطاع الزراعي ما زال يعاني من مظاهر والإهمال والتخلف في الجزائر ومن أجل تحقيق كافة الطرق للقطاع الزراعي واستغلال كل الإمكانيات حظى هذا القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة والذى من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، بحيث شهدت الجزائر في منتصف الثمانينات تحولات هامة وإصلاحات مختلفة على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضاً على المستويات القطاعية خاصة القطاع الزراعي الذي كان في بؤرة تلك التحولات ومجالاً أساسياً لما يجري من الإصلاحات والتعديلات وذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني وأهميته الإستراتيجية.

كما تناولت الدراسة تحرير التجارة الدولية والظروف التي هيئتها لقيام المنظمة العالمية للتجارة والتي تتمثل في المنظمة العالمية الوحيد المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، وأنّ مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلالة واليسر والحرية، وهي المنظمة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للإنظمام إليها حيث يتمّ ذلك عن طريق التفاوض مع أعضاءها وفق المادة"12". كما تسببت سياسة المنظمة العالمية للتجارة في انخفاض أسعار المنتجات الزراعية بحيث ترتب عنها عدة نتائج سلبية وكذلك تضييق الهوة بين دول الشمال والجنوب.

إنّ الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتّباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة،ذلك أنّه لا توجد شروط محددة بل يتم التفاوض مع أعضاءها لأنّ كل حالة إنظمام لها خصوصيتها وغالبًا يتم الحصول على العضوية بعد عدة جولات، وبهذا يمكن القول أنّ الدول الأعضاء بهذه المنظمة بإمكانها الدفاع عن مصالحها وحمايتها من التجاوزات التي قد تحدث خاصة من قبل الدول المتقدمة، التي كثيرًا ما تحاول الاعتداء على المبادئ الأساسية للمنظمة وعليه فإنّ إنظمام الدول النامية إلى هذه المنظمة قد يوفر لها الحماية بشكل أفضل مما كانت عليه قبل إنظمامها، وذلك من خلال وجود جهاز فعّال وصارم خاص لتسوية المنازعات،وفي حالة إنظمام الجزائر

إلى المنظمة عليها تعزيز قدراتها بالمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف ومتابعة القرارات التي تكون في صالحها والاستفادة من الفرص التجارية المتاحة.

كما أنّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية فطلب الجزائر العضوية لهذه المنظمة كان قناعة منها بأنّ الإنظمام إليها يتيح لها فرص أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، خاصة وأنّ الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي، ولم تبدي الجزائر نيتها في الإنظمام إلى المنظمة إلاّ بعد أن تأكدت أنّه لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أنّ شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو شرط أساسي من شروط الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كما استعرضت الدراسة أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في ظل التغيرات الدولية وأهمها المنظمة العالمية للتجارة التي سيكون لها آثار إيجابية على القطاع الزراعي يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية يجب الحد منها، ويواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة في حالة الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في إطار اتفاقية الزراعة واتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية خاصة في مجال النفاذ إلى الأسواق الدولية، ولمواجهة هذه التحديات يجب استغلال الإمكانيات الهائلة غير المستغلة في القطاع الزراعي وزيادة حجم الاستثمارات والقدرة التنافسية لهذه المنتجات، بالإضافة إلى الإنظمام إلى التكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية والاتفاقيات الثنائية.

بما أن اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات فإنّ الدول النامية التى ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بهدف تقديم المزيد من التنازلات التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة، والجزائر ليست بمنأى عن هذه الحالة وفي إطار مشروع إنظمامها إلى المنظمة، فقد قطعت الجزائر عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام هذه العملية، وإنّ هذا الإنظمام قد ينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوطني، حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية في مختلف قطاعاتها ففي القطاع الزراعي مثلاً تبدوا بوادر إنعاشه جلية وذلك نتيجة للسياسة التى تمّ إتباعها.

نتائج البحث:

من خلال ما سبق يمكننا إستخلاص نتائج مرتبطة بإختبار الفرضيات كما يلي:

- تتمثّل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتّخذها الدولة إتّجاه قطاعها الزراعي بغية تحقيق أهداف محدّدة تتضمّنها الخطط التنموية الزراعية، وقد عرفت خلال ذلك أربعة مراحل

المتمثلة في:(سياسة التسيير الذاتي، السياسة الزراعية في عقد الثمانينات، السياسة الزراعية في عقد التسعينات إضافة إلى برنامج التكييف الهيكلي)، (إثبات صحة الفرضية الأولى).

- أنشأت المنظمة العالمية للتجارة لتحلّ محل سكرتارية الجات بعد توقيع إتّفاقية في مراكش 1994 ، وبعد إنتهاء جولة الأوروغواي ، (إثبات صحة الفرضية الثانية).
- تدخل الجزائر مرحلة حاسمة في مجال تطوير قطاعاتها الزراعية للرفع من مستواها المعيشي لأبنائها وإنعاش إقتصادها من خلال إنظمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا بعد عدة إجراءات من الإصلاح والتعديل الهيكلي لإقتصادها، (إثبات صحة الفرضية الثالثة).
- يواجه القطاع الزراعي الجزائري العديد من الصعوبات في حالة الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ممّا يستوجب على الدولة الجزائرية إتّخاذ مجموعة من الإصلاحات لمواجهة هذه الصعوبات، (نفي صحة الفرضية الرابعة).

كما توصّلنا إلى بعض النتائج المرتبطة بالموضوع نوضّحها فيما يلي:

- إنّ القطاع الزراعي الجزائري من بين أهم القطاعات اللازمة التي تعتمد عليها الجزائر في تطوير إقتصادها وتنميته، وذلك من خلال إتّباع السياسة الزراعية عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم للقطاع الزراعي لتحقيق مختلف أهدافها.
- تتمثل المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة المختصة بالتجارة الدولية ما بين الدول وضمان تحرير التجارة بأكبر قدر من السلالة واليسر والحرية، ويتم اكتساب عضويتها بإتباع مجموعة من الإجراءات عن طريق التفاوض مع أعضاءها.
- إنّ إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجبرها على تعزيز قدراتها وذلك بالمشاركة في المفاوضات، وهذا ما يجعلها تواجه مختلف التحديات والمعوقات في حالة الإنظمام، ولمواجهة هذه الأخيرة ما عليها إلاّ استغلال جميع الإمكانيات غير المستغلة في القطاع الزراعي وزيادة حجم الاستثمارات بالإضافة إلى الإنظمام إلى التكتلات الإقليمية والدولية.
- من خلال إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنّها تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بحيث ينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوطني هذا ما جعلها تقوم بعدة إصلاحات اقتصادية في مختلف قطاعاتها خاصة القطاع الزراعي.

الإقتراحات والتوصيات:

بناءًا على ما تمّ التوصل إليه من خلال ما سبق يمكننا وضع بعض الإقتراحات والتوصيات كما يلي:

- يجب على الدولة الجزائرية أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن القطاع الزراعي والاهتمام به فهو القلب النابض للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إتّباع سياسة ناجعة تؤدي إلى مختلف الأهداف، وذلك بتقديم الدعم إلى مختلف المجالات في القطاع الزراعي والعمل على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ومواجهة جميع التحديات.
- إنّ تنمية القطاع الزراعي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان و المكان، وذات أهداف واقعية وعقلانية.
- تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتنظيم شؤون التجارة الدولية وتجعل العالم بلا حدود وبلا قيود، بحيث يصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، فالمنظمة العالمية للتجارة منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وتمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي.
- سعي الجزائر نحو الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إنّما هو سبيل للاستفادة من مجموعة الامتيازات خاصة في القطاع الزراعي، وكذلك إزالةُ لكافة العوائق والمشاكل والاستفادة من مختلف التسهيلات التي تقدمها والإعانات والمساعدات التي تمنحها لهم المنظمة.
- على الجزائر تعزيز مختلف قدراتها من خلال إنظمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومتابعة القرارات التي تكون في صالحها والاستفادة من الفرص التجارية المتاحة.

آفاق البحث:

في إطار الحديث عن السياسة الزراعية في الجزائر وتأثّرها بالإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أثيرت لدينا العديد من المواضيع التي تحتاج مزيد من البحث والتوسع نوجزها كما يلي:

- السياسة الزراعية في الدول العربية في ظلّ الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- دراسة مقارنة للسياسة الزراعية في بعض الدول العربية (مثلًا بين الجزائر ومصر).
- السياسة الزراعية العالمية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1-إبراهيم العيساوي، **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت،2001.

2-إبراهيم خليفة، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2006.

3-أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1996.

4-إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، ش.و.ن.ت،الجزائر.

5-سليمان المندري وبتصرف، **السوق العربية في عصر العولمة**، بدون طبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة،1999.

6-سهيل حسن الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع،موسوعة القانون الدولي الإسلامي،جزء9، المنظمة الدولية الإسلامية،2006.

7-عبد الله بن دعيدة وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت،1999.

8-عبد المطلب عبد المجيد، **الغات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأوروغواي إلى سياتل حتى الدوحة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.

9-عبد الرزاق الهلالي، **المجتمع الريفي العربي و الإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

10-عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،1999.

11-علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف**، الإسكندرية،2001.

12-مبروك مقدم، **الإتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1993.

13-محفوظ لشعب، **المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات بن عكنون الجزائر**، الطبعة الثانية،2005-2010.

14-محمد عمر، حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

15-محمود صادق العضيمي، **الاقتصاد الزراعي**، مركز التعليم المفتوحين جامعة عين الشمس، القاهرة،2000.

16-مراد عبد الفتاح، **شرح إتفاقيات الغات**، دار الكتب والوثائق المصرية،مصر،1996.

17-مصطفى سلامة، **قواعد الغات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر،1998.

18-ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الإنظمام والنتائج المترقبة ومعالجنها**، دار المحمدية العامة،الجزائر،2003.

19-يوسف عبد الله صايغ، **إقتصاديات العالم العربي**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1984.

الأطروحات والمذكرات:

أولا: الأطروحات

1-فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007.

2-غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012/2011.

3-محمد لشريف منصوري، **إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**،أطروحة دكتوراه دولة، علوم في الاقتصاد، تخصص إدارة الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008.

4-منى رحمة، **السياسة الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات دكتوراه 36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2000.

5-هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة** سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2015-2016.

ثانيا: ماجستير

1-بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2011.

2-خزندار وردة، **تأثير إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والإستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

3-عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2007/2000)** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلو السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010.

4-طاشت الطاهر، **إنعكاسات إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري،تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013/02/14.

ثالثا: ماستر

1-بن ساحة زهرة وزين فاطمة الزهراء، **المنظمة العالمية للتجارة آفاق إنظمام الجزائر إليها**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية،2013/2012.

2-حاج يوسف سارة أم الخير، **إنعكاسات إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيظر، بسكرة،2015/2014.

3-عائشة العانز، **الآثار المحتملة من إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكادمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخظر بالوادي،2015/2014.

4-محمد عظيم وآخرون، **تأهيل الجزائر للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومالية، جامعة المدية،2012/2011.

المجلات والملتقيات والتقارير:

-المجلات:

1-بوعزيز عبد الرزاق، **أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية للإقتصاد والمالية**، العدد01 أفريل2014، جامعة المدية.

2-بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث الاقتصادي،العدد2013/01، جامعة البليدة.

3-جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لإنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد2012،11.

4-زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، **أفاق إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيظر، بسكرة،العدد04 ماي 2003.

5-صالح صالحي، **الآثار المتوقعة للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،بدون نشر، العدد الأول، جامعة سطيف،2001.

6-عز الدين آدم ذو النون، خالد حسن البيلي، **الآثار المتوقعة لإنظمام السودان للمنظمة العالمية للتجارة على تجارته الخارجية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، العدد2016،17.

7-عياش قويدر،براهيمي عبد الله، **آثار إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الأغواط، العدد02.

8-ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد3، 2004، جامعة شلف.

مسيكة بوفامة، فوزية غربي، **الإصلاحات في قانون الإستثمار وتأثير ذلك على مناخ الإستثمار**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد15، 2006.

الملتقيات:

1-أحمد لعمى، عزاوي عمر، **إنعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" يومي22.23 أفريل 2003، جامعة ورقلة.

2-براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة (دراسة تحليلية للجاني الاقتصادي لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية)**، ملتقى دولي حول آثار و إنعكاساتإتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد يومي 14.13 نوفمبر 2006.

3-برودي نعيمة، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوقرة، بومرداس 2006/5/4.

4-زلاقي وهيبة، لعجل وهيبة، **ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي بالدول النامية ووقع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس يومي05.04 ديسمبر 2006.

5-ساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وإنعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الوطني**، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس يومي 05.04 ديسمبر 2006.

6-عزيزان يوسف، **السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر بالإشارة إلى إنتاج القمح 2002-2012**، ملتقى الإثنين 23 صفر 1436 الموافق 15 ديسمبر2004.

التقارير:

1-البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرية السعودية 1997.

2-تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة بتاريخ 2002/09/09.

3-جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، نوفمبر 2000.

4-جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، التقرير الشامل،الخرطوم، 2000.

5-جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002.

6-جلاطو جيلالي، تقرير حول تحديات ورهونات الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، المجلس الشعبي الوطني،2011.

القوانين والجرائد:

1- القانون رقم04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، رقم52، الصادرة في 18 غشت 2004.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52، الصادرة في 18 غشت 2004.

3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخ في 1995/04/12.

4-جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ 2002/06/12.

5-المادة الثالثة من إتفاقية الجات، والمادة 09 من إتفاقية مراكش 1994.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Les livre

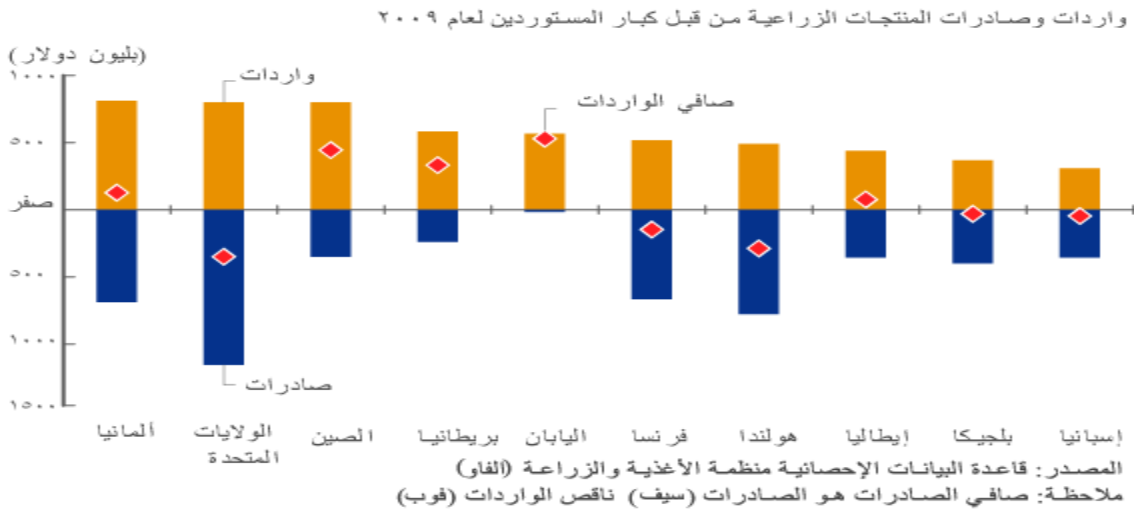
1. Ministére de l'agriculture et du devloppement dossier de negociation dé accession de l' algérie à l'OMC. December2002.
2. Dix avantages du systéme commercial de l' OMC.publication de l'OMC genéve.suisse.juillet 2000
3. Dix malentendus fréquents au sujet de l'OMC.ganéve.suisse.juillet 2000.
4. عمر سعود (عبد القادر شرشال)، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبيرالية 1963-2002، https:

Les sites:

1. www. eeni.org.
2. www. marefa.org.
3. www. Wtoarab.org.
4. https://ar.wikipedia.org

الملاحق

الملحق رقم 1:



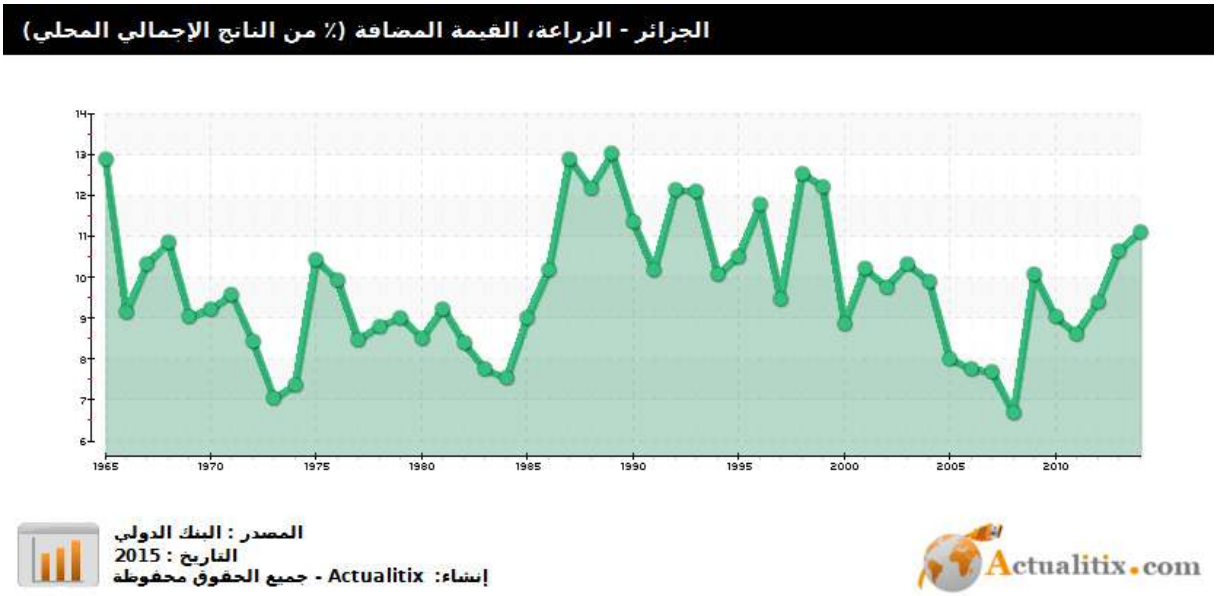
المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)

الملحق رقم 02: خريطة الحدود الجزائرية

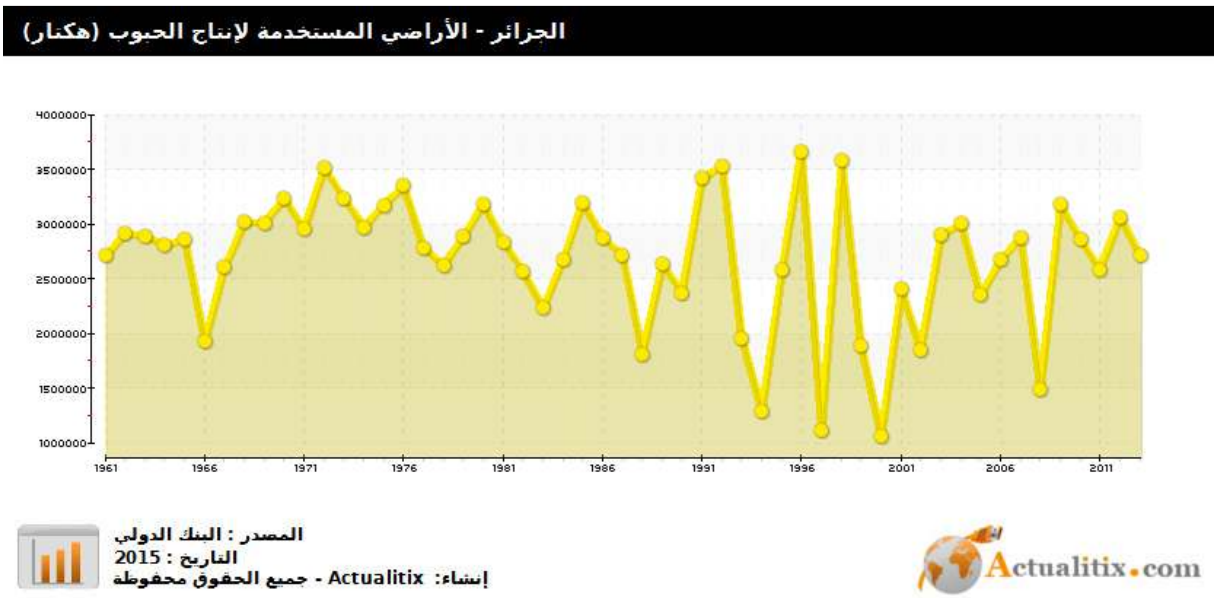


المصدر: WWW.MARIFA.ORG

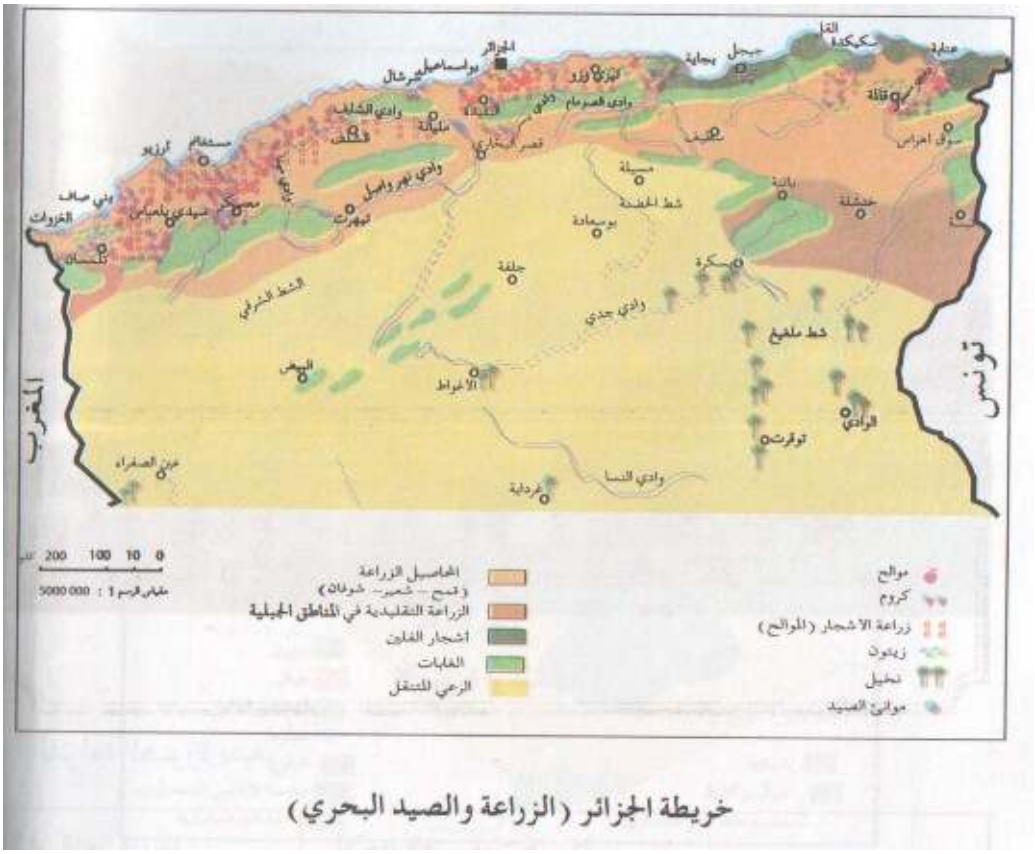
الملحق رقم 03: الناتج الاجمالي المحلي للزراعة الجزائرية



الملحق رقم 04: نسبة الاراضي المستخدمة لانتاج الحبوب (هكتار) الجزائر

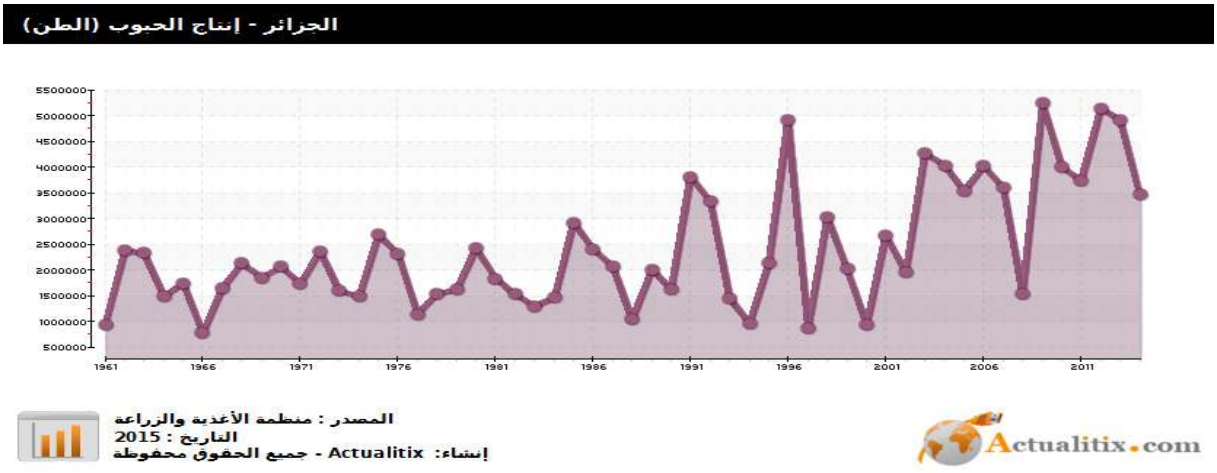


الملحق رقم 05: خريطة الجزائر(الزراعة والصيد البحري)



المصدر:WWW.MARIFA.ORG

الملحق رقم 06: الجزائر- انتاج الحبوب (الطن)



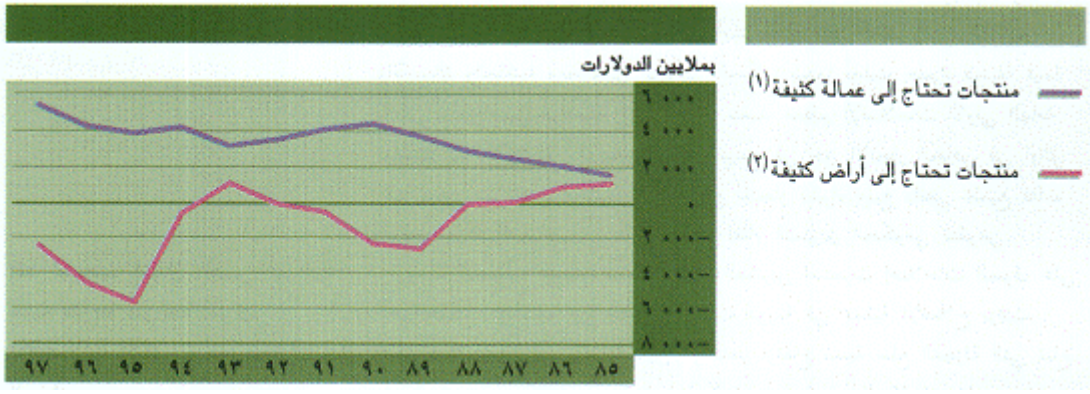
الملحق رقم 07: ناتج المحاصيل الزراعية بالجزائر من(1979-2000)

	قبل الاصلاح ١٩٧٠-١٩٧٨	فترة الاصلاح		
		١٩٧٩-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠
		(النسبة المئوية)		
الناتج المحلى الاجمالى	٤,٩	٨,٥	٩,٧	٨,٢
الزراعة	٢,٧	٧,١	٤,٠	٣,٤
الصناعة	٦,٨	٨,٢	١٢,٨	٩,٦
الخدمات	غير متوافرة	١١,٦	٩,٧	٨,٢
التجارة الخارجية	٢٠,٥	١٤,٣	١٥,٢	٩,٨
الواردات	٢١,٧	١٢,٧	١٣,٤	٩,٥
الصادرات	١٩,٤	١٥,٩	١٧,٢	١٠,٠
انتاج الحبوب	٢,٨	٤,٧	١,٧	٠,٠٣
المحاصيل الزيتية	٢,١	١٤,٩	٤,٤	٥,٦
الفاكهة	٦,٦	٧,٢	١٢,٧	٨,٦
اللحوم الحمراء	٤,٤	٩,١	٨,٨	٦,٥
الأسماك	٥,٠	٧,٩	١٣,٧	١٠,٢
قيمة انتاج المشروعات الريفية الصغيرة	غير متوافرة	١٢,٣	٢٤,١	١٤,٠
عدد السكان	١,٨٠	١,٤٠	١,٣٧	٠,٩٠
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	٣,١	٧,١	٨,٣	٧,١

ملحوظة: أرقام الناتج المحلى الإجمالى للفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٨ هى معدل نمو الدخل القومى بالقيمة الحقيقية. ومعدلات النمو محسوبة بطريقة الانحسار. أما معدلات زيادة كل سلعة ومجموعات السلع فمحسوبة على أساس بيانات الانتاج، بينما تشير معدلات النمو القطاعى الى القيمة المضافة بالأرقام الحقيقية.

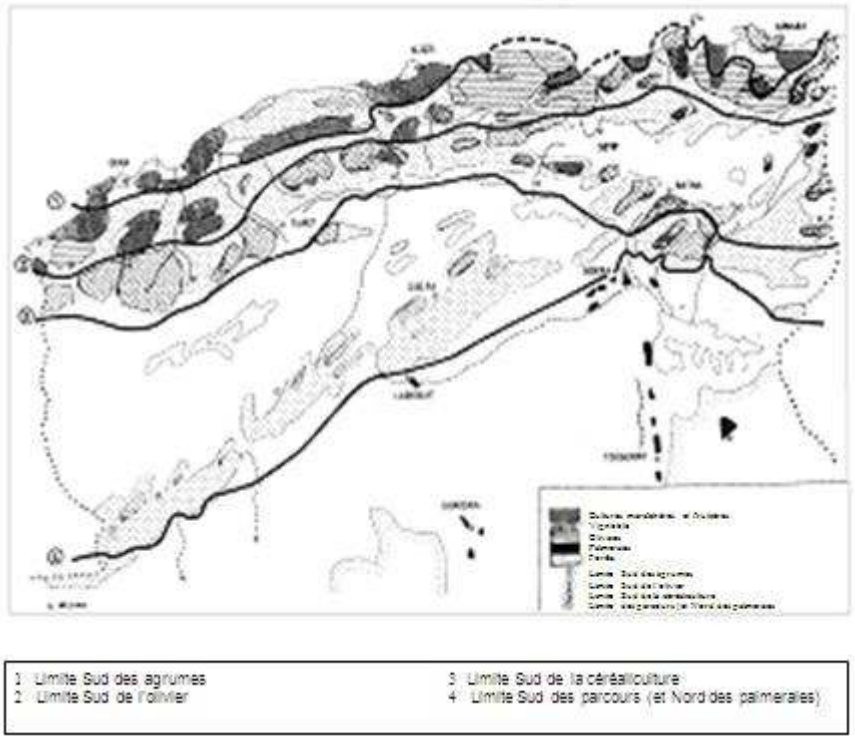
المصدر: National Bureau of Statistics of China. China Statistical Yearbook, various issues. Beijing, China Statistical Publishing House; Ministry of Agriculture. Agricultural Yearbook of China, various issues. Beijing.

الملحق رقم 08: توزيع المنتجات بالجزائر



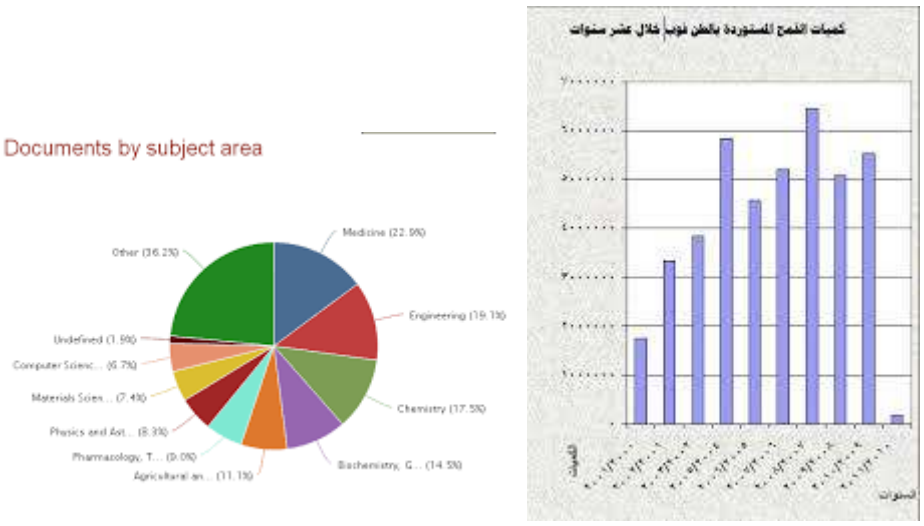
المصدر:WWW.MARIFA.ORG

الملحق رقم 09: توزيع الاراضي الزراعية بالجزائر



المصدر:WWW.MARIFA.ORG

الملحق رقم 10: التمثيل البياني لنسب كمية القمح المستوردة بالطن خلال 10 سنوات



المصدر:WWW.MARIFA.ORG